جامعة الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي): ٣٦٢٠-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٣)، ع (٢)، ص ص ٣-٢٦، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢١م/ ١٤٤٢هـ)
Journal of Arts, Vol. 33 (2), pp 3-26, © King Saud University, Riyadh (2021 /1442H.)

نظرية دوران المادة اللغوية حول معنى عام بين ابن فارس وابن جني: تحليل ودراسة

البندري خالد براك السديري

أستاذ فقه اللغة المساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب بالدمام، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

(قدم للنشر في ٢/ ٧/ ١٤٤٢هـ، وقبل للنشر في ١٥/ ٩/ ١٤٤٢هـ)

الكلمات المفتاحية: المعجم، المادة، الجذر، دوران المعنى، المقاييس، الاشتقاق الأكبر.

ملخص البحث: يجمع هذا البحث بين قطبين متعاصرين من أقطاب علم الدلالة في تاريخ اللغة العربية، هما: ابن فارس (٣٩٥هـ)، وابن جني (٣٩٢هـ)، إذ وضع كل منهما نظرية دلالية اعتمادًا على فكرة دوران المعنى لمعنى عام، فالأول طبقها على معجم كامل، وسماها: المقاييس أو الأصول، والآخر ذكرها في كتابه (الخصائص) وسماها: الاشتقاق الأكبر، ويعرض هذا البحث دوران المعنى عند الإمامين، من حيث تعريفه وصحة تطبيقه، واطراده في اللغة، وأثره، ودوره في إفادة العربية بتوليد ألفاظ جديدة تنمي ثروتها اللفظية حتى يومنا هذا، مستعرضًا آراء اللغويين قديمًا وحديثا، تدليلًا وترجيحا، مستشهدًا بنصوص حية من المعاجم في إثبات ما يذهب إليه، موصيًا بتغيير طريقة البحث في دوران المعنى من الخلاف اللغوي فيه إلى جدواه التطبيقية.

The Theory of Root Rotation around a General Meaning by Ibn Fares and Ibn Janni: An Analytical Study

Albandari Khalid Barrak Alsuadiri
Assistant Professor of Philology, Department of Arabic Language, College of Arts, Imam Abdulrahman Bin Faisal University
(Received:2/7/1442 H, Accepted for publication 15/9/1442 H)

Keywords: dictionary, subject, root, meaning rotation, standards, the greatest derivation.
Abstract. This research tacks together two contemporary leaders of semantics in the history of the Arabic language: Ibn Fares (395 AH) and Ibn Janni (392 AH). Each of them developed a theory of semantics based on the idea of the rotation of meaning around a general meaning. The first, Ibn Fares, applied the theory on a whole lexicon and called it standards or origins. The other scholar mentioned it in his book "Al-KhaS'ai'S" and called it "the greatest derivation". This research shows the rotation of meaning for the two scholars in terms of definition, validity of its application, its frequency in the language, its impact, and its utility for Arabic to generate new words that increase its verbal wealth to the present time. The research also reviewed the views of the old and recent linguists citing texts from dictionaries to prove what it argues for, and ultimately recommending a change in research from disputing about meaning rotation to adopting it for its usefulness.

اللغة العربية لغة ولود، إذ تتوالد الدلالات فيها بطرق متعددة، أكثرها غنى ونماء (الاشتقاق)، ولأهميته أصبح علمًا قائمًا بذاته، حتى عدّ من أشرف علوم العربية (الزركشي، ١٩٩٢، ص٧١)، والاشتقاق عند علماء اللغة: "أخْذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعا" (أمين، ٢٠٠٠، ص١)، وله تعريفات أُخَر (طرزي،٢٠٠٥، ١٥-٢٧)، ولم يتفق العلماء على تحديد مفهوم الاشتقاق (محمود، ٢٠٠٢). ولأهمية الاشتقاق استنتج العلماء منه نتائج منها فكرة دوران المادة حول معنى عام، فقد خصص لها ابن فارس كتابه مقاييس اللغة، حيث أظهر فيه المعنى المشترك لمجموع صيغ الجذر الواحد (عبد الجاسم، ٢٠١٢، ص١٤٥)، كما عُني بها ابن جني في كتابه (الخصائص) تحت عنوان (الاشتقاق الأكبر) أدار فيه المعنى العام حول تقليبات الجذر الثلاثي الواحد (نجا، ٢٠٠٨: ٢/ ٦١)، وهما نظريتان لغويتان أصيلتان في العربية، لم يقف أحد على تأثير إحداهما في الأخرى، أو يستدل بإحداهما على صحة الأخرى، فأردتُ في هذا البحث أن أجلو هذا الجانب، وأن أقارب بين النظريتين لأثبت بإحداهما صحة الأخرى، إذ لو توافقت المعاني العامة لتقليبات المادة الواحدة عند ابن فارس، لأصبح الاشتقاق الأكبر عند ابن جني سليمًا صحيحا، وذلك أننا نستدل بالجزء على صحة الكل.

وقد اختارت الباحثة أن يكون المقياس مقاييس ابن فارس، وليس الاشتقاق الأكبر لابن جني؛ لأن مقاييس ابن فارس فكرة مكتملة بتطبيقها على معجم لغوي كامل، وهذا ما ساعده أيضًا على اكتشاف فكرة أخرى مكملة للمقاييس لما زاد عن الثلاثي (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٣٢٨)، وأما الاشتقاق الأكبر ففكرة ضُمِّنت بابين من أبواب الخصائص، وهما: باب القول على الفصل بين الكلام والقول، وباب في الاشتقاق الأكبر (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٣٥-١٣٦، ١/ ٥).

المقاييس.

ضمن ابن فارس نظريته كتابه (المقاييس في اللغة) وسماها مرة (المقاييس) وأخرى (أصولا)، يقول في مقدمة كتابه: "إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولًا تتفرّع منها فروع. ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول ... وقد صدّرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٣).

وتعني هذه النظرية: إرجاع معاني المادة الواحدة إلى معنى عام مشترك (هلال، ٢٠٠٤، ص ٢٠٤)، وقد سمى المعنى العام المشترك (مقياسًا) أو (أصلا)، وسمى المعاني المشتقة منه (فروعا)، فعماد هذه النظرية هو التأصيل؛ أي أنّ "كل جذر لغوي يمثل أرومة لها مقابل معنوي تحمله، أو تحمل جزءًا منه، سائرُ الفروع النابتة من تلك الأرومة" (جبل، ١٩٩٧، ١٩١).

رتب ابن فارس مواده ترتيبًا ألفبائيًا بادئًا بأبواب الثنائي المضاعف فالثلاثي، وصدَّر المادة اللغوية بالأصل العربي الصحيح ذي المعنى الأقدم أو الحقيقي، ثم الفروع وهي المعاني المشتقة منها أو المجازية (نصار، ١٩٨٨، ٢/ ٣٥٠؛ خورشيد، ٢٠١١) دون أن يشير إلى الحقيقي أو المجازي منها، وقد تعددت أصول ابن فارس في المادة الواحدة ما بين أصل واحد إلى ستة أصول؛ فمثال الأصل الواحد: مادة (أ ل هـ) "الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبّد. فالإله الله تعالى، وسمي بذلك لأنه معبود" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ١٢٧)، ومثال الأصول الستة مادة (ص ف ر): "فالأصل الأول لون من الألوان. والثاني الشيء الخالي. والثالث جوهر من جواهر الأرض. والرابع صوت. والخامس زمان. والسادس نبت" (ابن فارس، ١٩٩١، ٣/ ٢٩٤، وينظر:(ح ص د)٢/ ٧١، و(ق ص د)٥/ ٩٥، و(ح س ب) ٢/ ٥٩، و(أ م ر)١/ ١٣٧. إذ تعددت الأصول فيها من أصلين إلى خمسة).

ونظرية ابن فارس تعود إلى الاشتقاق اللغوي الذي يُوَلَّد فيه "لفظ من آخر مع وجود صلة معنوية للدلالة على المعنى الجديد" (ربيع، وعلام، ١٩٧٦، ص١٢٣؛ الفخراني، ١٩٩٩، ص١١٠) دون التقيد بالصيغة الصرفية؛ لأن هذا مناطه الاشتقاق الصرفي مطرد القواعد الذي تنتزع فيه كلمة من أخرى على أن يكون بينهما اتفاق في المعنى وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي، وأنواعه معروفة تسير حسب صيغ وأوزان معينة وهي الأفعال الثلاثة، والمشتقات

السبعة (قدّور، ١٩٩٣، ص١٣٧)، ومع هذا تلتقي نظرية ابن فارس مع الاشتقاق الصرفي، في ثبات ترتيب الحروف الأصول للمادة في مشتقاتها، فلو تغير ترتيب الحروف لدخلنا في جذر آخر يكون أبًا لأسرة لغوية أخرى (أبو سليمان، ١٩٩٣).

وتلقى العلماء نظرية ابن فارس بالقبول، لانطباق كل شروط الاشتقاق عليها وهي:

أولًا- وجود أصل وفرع وهو المشتق منه والمشتق، ومعنى يجمعهما، ومحافظة على ترتيب الحروف الأصلية كما وردت في الأصل.

ثانيًا- تطبيقها على كل مواد اللغة الثنائية والثلاثية في معجم، وما زاد عن الثلاثي اكتشف له نظرية النحت (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٣٢٨) ونجح في ذلك.

ثالثًا- وظّف هذه النظرية، **ففاضل بها بين أقوال اللغويين**، وقد صرح بمعياريتها حين قال: "وإذا اختلفت الأقاويل نظر إلى أقربها من قياس الباب فأخذ به" (ابن فارس، ١٩٩١، ٣/ ١٧٦، وينظر: جبل، ٢٠٠٣، ص٨٥)، **ورجح بها عروبة بعض الألفاظ** (ينظر: جبل، ٢٠٠٣، ص٩٠) **أو عجمتها**، ومن ذلك قوله: "فأما العُكَّازَة فأظنُّها عربيَّة، ولعلها أن تكون سمّيت بذلك لأنّ الأصابع تتجّمع عليها إذا قَبَضَت. وليس هذا ببعيد" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ١٠٧) أي من قياس الباب، وقوله أيضًا: "فأما الْقَصْف في اللَّهو وَاللَّعِب فقال ابن دريد: لا أحسبه عربيّا. وليس الْقَصْف الذي أنكَرَه ببعيد من القياس الذي ذكرناه، وهو من الأصوات والجَلَبة" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٩٥، وينظر: جبل، ٢٠٠٣، ص٩٠)، وقوله: "وممّا ليس عندي عربيًّا قولهم للحُزمة من الحطب وغيره: طُنّ. ويقولون: طَنَّ، إذا مات، وليس بشيء" (ابن فارس، ١٩٩١، ٣/ ٤٠٧)، **وبها حكم على بعض المواد بالأصالة من عدمها**، مثل قوله: "ومنه الحَذْلَقَةُ، وأظنها ليست عربيّة أصلية، وإنما هي مولَّدة واللام فيها زائدة. وإنما أصله الحِذْق" (ابن فارس، ١٩٩١، ٢/ ١٤٤)، فكانت النظرية متكاملة وذات وظيفة مما دعم قوائمها. وقد فحص أحد الباحثين معاني أكثر من ألفي مادة، مثبتًا بها صحة نظرية ابن فارس (جبل، ٢٠١٢، ص٦٩). واقتفى بعض اللغويين صنيع ابن فارس في معجمه؛ ومنهم، الصغاني (٦٥٠هـ) في العباب الزاخر، الذي ذيّل كل مادة بالمعنى العام لاستعمالاتها (الصغاني، ١٩٧٨، ١/ ٢٩)، دون الربط بين المعاني، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة في العصر الحديث إذ أخرج أجزاء من المعجم الكبير، وابتدأ مواده بالمعنى الكلي -كعمل ابن فارس- ثم المعاني الفرعية (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١/ك؛ جبل، ٢٠٠٣، ص١٠٩-١١٢)، والمصطفوي (٢٠٠٥) في كتابه (التحقيق في كلمات القرآن الكريم) الذي بحث في أصول ألفاظ القرآن، وإعادة المعاني المجازية والمستعملة إليها، مع بيان المعنى المشترك (المصطفوي، ١٩٦٥، ١/ ٨).

الاشتقاق الأكبر.

هو أحد أنواع الاشتقاق، وقد قال به ابن جني، وحدّه في كتابه الخصائص بقوله: "أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد" (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٣٦) ومثّل لذلك بأمثلة متعدد، منها: التراكيب المستعملة لكل من (ق و ل)، و (ك ل م)، و (ج ب ر)، و (ق س و)، و (س ل م)، فمثلًا: المعنى الجامع للتراكيب الستة لمادة (ج ب ر): القوة والشدة، فجبْر العظم والفقير تقويتهما، ورجل مجرَّب، إذا قوته الحوادث، والبُجْرة قوي السرة، والبُرج معروف بقوته، والرجل المُرَجّب المعظم، والرَّباجيّ الرجل يفخر بأكثر مما يعمل (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٣٦)، فلكل تركيب معناه الخاص، ولكن كل التراكيب الستة تلتقي في المعنى العام المشترك، وهو القوة والشدة.

وقد صدّر كتابه (الخصائص) بتطبيقات من الاشتقاق الأكبر دون تسميته، وقلّب جذري (ق و ل) و (ك ل م) في تعريفه لكل من القول والكلام في الباب الأول من كتابه (ابن جني، ١٩٩٠، ١/ ٥)، حتى إذا ما أتى إلى منتصف كتابه أفصح عن اسم نظرية تلك (الاشتقاق الأكبر) وأوضح تعريفها وفائدتها، وذلك أدعى إلى قبولها؛ لأنه قدّم الدليل على صحتها.

وقد جعل ابن جني للاشتقاق الأكبر فوائد منها: أنه به

يُعرف أصل المقلوبات، وردّ هذا الصنيع إلى أستاذه أبي علي الفارسي(٣٧٧هـ) الذي استرشد بهذا التقليب لردّ المقلوب إلى أصله، كما فعل ليعرف أصل لام (أُثفيَّة) (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٤١)، ومنها: أنه **يميز به المستعمل من المهمل**، مثله في ذلك مثل الخليل (١٧٥هـ)، فمثلًا في تقليبات (س ل م) ذكر معاني التقاليب الخمسة، حتى إذا أتى إلى (ل س م) قال عنه: مهمل (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٤٠). وقد جعل بعض الباحثين الاشتقاق الأكبر طريقًا **يُـلتمَس به إحياء موات الألفاظ**؛ وذلك للتعبير عن معنى جديد يدور في فلك معنى التقاليب الستة (محمود، ٢٠٠٢، ص٥٣)، فكشْف المعاني الاشتقاقية والعلاقات بينها وملاحظتها يعد أهم مؤهل لإحياء الألفاظ بالاشتقاق (ينظر: جبل،٢٠١٢، ص٧٠).

وقد سمى ابن جني نظريته بـ: (الاشتقاق الأكبر) فجعلها بذلك نوعًا من أنواع الاشتقاق، غير أن بعض العلماء أخرجها من حظيرة الاشتقاق؛ لأن أركانه لم تكتمل فيها، وهو المشتق والمشتق منه، فكل فرع (مشتق) لابدّ له من أصل (مشتق منه) يرجع إليه، فهل غاب عن عالم فذّ كابن جني أن نظريته (الاشتقاق الأكبر) ليس لها أصل اشتقاقي؟ في نظري لم يغب ذلك عنه، ولعله عدّ المعنى المشترك هو الأصل الجامع، كما فعل ذلك ابن فارس في كثير من أصوله، فهي حين التحقيق ليست أصولًا مادية تنبئ عن المعنى الأولي، وإنما معنى مجرد تحقق فيما تفرع منها من استعمالات، فمعنى جذر (أ ل ب) يعود إلى "التجمع والعطف والرجوع وما أشبه ذلك"، ومادة (أ ل ت) "تدل على النقصان" ومادة (ب و ع) معناها "امتداد الشيء" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ١٢٩، ١٣٠،٣١٨، وينظر: جبل، ٢٠٠٣، ص٤١)، وهذا إذا عددنا أن المعاني الحسية أصل المعاني المجردة، ولهذا كان ابن جني ذكيًا حين لم يضمّن تعريفه لفظة الاشتقاق، فاستعمل بدلًا منها (تعقد) لأنه يدرك أن الاشتقاق يكون من اللفظ نفسه، ولينُظر إلى قوله في تعريف الاشتقاق الأكبر: "أصلًا من الأصول"، وإلى قوله: "التراكيب" فعبر بلفظة "أصل" عند حديثه عن جذر واحد، أما وقد اجتمعن على معنى فهي تراكيب، فكأنه يشير إليها وهي في حالة دورانها؛ فالدائرة ليس لها نقطة بداية أو نهاية؛ ولذلك نزع عنها صفة الأصالة وسماها تراكيب تتبادل فيها الحروفُ الأماكنَ مناسبة حال الدوران، كما أنه عند تدقيق النظر في تعريف ابن جني نظريته نرى أنه ليس حدًا أو تعريفًا، بل وصف عملية إجراء الاشتقاق الأكبر في حالة الدوران.

وقد أوقعت بعض تعريفات الاشتقاق الباحثين في شرك رفض الاشتقاق الأكبر، ومنها: "استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من صيغة" (الزيدي، ١٩٨٧، ص٢٩٦) والحقيقة أن هذا تعريف الاشتقاق الصرفي وهو أحد أنواع الاشتقاق، وكان الأولى أن يحدّ الاشتقاق بتعريف عام (ينظر: خان، ٢٠١٢، ص١٢)، كما فعل الرّماني (٣٨٤هـ) حين حدّه بـ: "فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل" (الرماني، ١٩٨٤، ص٦٩؛ وينظر: جبل، ٢٠١٢: ٦٩)، فالفرع في نظرية ابن جني: المعاني الفرعية لكل تركيب، والأصل: المعنى المشترك.

ومما يؤكد فكرة ابن جني تعريفُ أحد المحدثين المقياس بأنه: "المعيار أو الصفة التي تربط بين أصل وأصل أو فرع بفرع" (الحمزاوي، ١٩٩٨) ومفهوم المقياس لديه: "مواصفات صلات معاني الأصول أو الفروع بعضها ببعض" (الحمزاوي، ١٩٩٨). فهذا التعريف يؤيد نظرية ابن جني، فهي تربط أصلًا بأصل- أي تربط بين الجذر وتقلباته- وتبين مواصفات صلات المعاني الأصول والفروع، وهذا ما فعله ابن جني؛ لأنه بيّن مواصفات ومعانيَ مجردة تجمع معاني الأصول، وقد أقام ابن جني عمله على ثلاث أدوات: **أداة رياضية** تمثلت في نظام التقليبات المسمى حديثًا بالاحتمالات في علم الرياضيات، **وأداة استقرائية تصنيفية** وبها تتبّع مختلف الدلالات في التراث العربي، **وأداة تأويلية:** وهي الأداة المركزية في بحثه وهي أيضًا أصعب أدواته؛ لأنها تحتاج إلى تدبر دقيق وتفكير عميق ومعايشة وجدانية ومعرفة الإيحاءات الدلالية للتقليبات، وقد ردد لفظة (تأويل) في بحثه سبع مرات، مما يعني بأنه اللفظ المحدد لطبيعة المنهج للوصول إلى المعنى الجامع للكلمات (عدمان، ٢٠١٢)؛ ولذا لا بدّ من تلمس المعاني ومحاولة ردّها -حسب منهج ابن جني نفسه- لمن يتناول موضوعه هذا.

ولم يتلق بعض العلماء فكرة ابن جني بالقبول، بل انتقدوه وعارضوه، وبعضهم أخذ يقارن بين الاشتقاق الأكبر

عند ابن جني ونظرية المقاييس عند ابن فارس، ولم يضع في ذهنه أنه يقارن بين فكرة مكتملة المنهج والتطبيق على ألفاظ الجذر الواحد أخرجها ابن فارس على صورة معجم، وبين فكرة طبقها ابن جني على ألفاظ الجذر وتقلباته من خلال أمثلة لم تتجاوز بضع صفحات من كتابه (الخصائص) في موضعين اثنين.

وممن عارض هذه الفكرة السيوطي(٩١١هـ) يقول في المزهر: "وأما الأكبرُ فيحفظ فيه المادّةُ دون الهيئة فيجعل (ق و ل) و(و ل ق) و (و ق ل) و (ل ق و) وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة، وهذا مما ابتدعه الإمامُ أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرا، وليس معتَمدًا في اللغة، ولا يصحّ أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانًا لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قَدْرٍ مشترك، مع اعترافه وعِلْمِه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناسًا من المعاني مغايرةً للقدر المشترك، وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى، فخصوا كل تركيب بنوعٍ منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدلّوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب -لمنافاتها لهما- لضاق الأمر جدا، و لاحْتاجوا إلى ألوف حروفٍ لا يجدونها، بل فرّقوا بين مُعْتِق ومُعْتَق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين. هذا، وما فعلوه أخْصر وأنسب وأخفّ، ولسنا نقول: إن اللغة أيضا اصطلاحية، بل المراد بيان أنها وقعت بالحكمة كيف فرضت، ففي اعتبار المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بيّنت لك، ولا يُنْكَر مع ذلك أن يكونَ بين التراكيب المتّحدة المادّة معنى مشترَكٌ بينها هو جنسٌ لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيُّل على ذلك في جميع موادّ التركيبات كطلبٍ لعنقاء مُغرب ..." (السيوطي، ١٩٨٧، ١/ ٣٤٧).

وقد صرف هذا القول كثيرًا من الباحثين قديمًا وحديثًا عن عدّ الاشتقاق الأكبر بابًا من أبواب الاشتقاق، وصدفهم عن البحث فيه باستفاضة، وعن محاولة تطبيقه على معجم كامل، وهو قول تنقصه الدقة، وفيه تعميم يخفي بعض الحقيقة، فقول السيوطي: إن الاشتقاق الأكبر "يحفظ فيه المادة دون الهيئة" غير دقيق؛ لأن الألفاظ ليس لها معنى كامل إلا من خلال السياق (عمر، ١٩٩٨، ص٦٨) ولذلك حينما مثل ابن جني لنظريته وضع المادة في هيئات مختلفة ليبين دلالتها، كما في مادة (ق و ل) ومقلوباتها، مثّل لها بـــ(القول) و(قَلَوتُ البُسْر) و(القِلْو) و(تَوَقَّلَ بالجبل) و(وَلَق يَلِق) و(الُّلوقة) و(الِّلقْوة) (ابن جني،١٩٩٠، ١/ ٥-١١)، وكذلك فعل في كل المواد التي عرضها، وهو عرض تقليبات المواد من خلال هيئاتها، فشواهده مأخوذة من مشتقات التقليبات لا أصولها، أي من واقع الاستعمال اللغوي (ينظر: الداية، ١٩٨٥، ص٢٣٤)، ثم إن المفردات حين نُطْقها تفيد معاني كلية، تتخصص من خلال قرائن في السياق (ينظر: الجنابي، ٢٠٠٩)، وعلى هذا لا اعتبار لقوله: "ففي اعتبار المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بيّنت لك". وأما قوله: "وليس معتمَدًا في اللغة ولا يصحّ أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب" فمردود عليه بقوله: "وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرًا".

كما ذكر السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر) تعريفًا آخر للاشتقاق، فقال عنه: "أنْ نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما" (السيوطي، ١٩٨٧، ١/ ١٢٧)، وهذا التعريف يتسق مع الاشتقاق الأكبر، إذ لا محافظة على ترتيب الحروف الأصول ولا ذكر لأصل معنى أو فرع هنا.

والحقيقة أن الواقع لا يصدق كلام السيوطي؛ لأن اللغة ليست ذات قوانين صارمة؛ ولأن اللغوي لا يستطيع أن يملي قواعد اللغة على المتكلمين، فهي تتطور على ألسنتهم شاء أم أبى؛ ولذلك نجد أن العرب خلال تاريخها الطويل استعملت ما ظنّه بعض العلماء مهملًا، ومن ذلك جذر**(ر ع ك)** الذي نصّ الخليل على إهماله بقوله: "ع ك ر، ع ر ك، ك ع ر، ك ر ع، ر ك ع مستعملات، و (ر ع ك) مهمل" (الفراهيدي، ١/ ١٩٦)، وعند البحث عن المعنى العام للتقاليب الخمسة عنده يتبين أنها تدور حول الاختلاط (الفراهيدي، ١/ ١٩٦-٢٠٠) وأما المهمل فيبدو أن ابن فارس استدركه في مقاييسه، إذ يقول تحت جذر(ر ع ك): "الراء والعين والكاف كلمةٌ واحدة. يقولون: الرّاعك من الرجال: الأحمَق" (ابن فارس،

١٩٩١، ٢/ ٤٠٦)، ولا يخفى معنى اختلاط العقل بما يقلل من فهمه هنا.

وكذلك مادة **(ط ل غ)** التي أهملها الخليل (الفراهيدي، ٤/ ٣٨٦)، ولكنّ الأزهري (٣٧٠هـ) استدركها عليه حين جعل لها معنى وهو "أن يَعْيَىَ الرجل. ثم يعمل على الإعياء" (الأزهري، ٨/ ٥٨)، وهو معنى ليس ببعيد عن معاني التقليبات الأخرى المستعملة عند الخليل (غ ط ل، ل غ ط، غ ل ط) فقد دارت على عدم التركيز (الفراهيدي، ٤/ ٣٨٦-٣٨٧).

ومنها أيضا جذر **(ب ت ع)** وتقاليبه، ففي العين والجمهرة أهمل جذر (ع ب ت) (الفراهيدي، ٢/ ٧٥؛ ابن دريد،١٩٨٧، ١/ ٢٥٤) واستدركه اللسان بقوله: "عَبَتَ يَدَه عَبْتاً: لواها، فهو عابت، واليد مَعْبُوتة" (ابن منظور،١٩٨٨، ٩/ ٩)، ويتحقق فيه معنى التحول الذي تدور عليه الجذور الأخرى المستعملة.

ومنها جذر**(ع و ك)** الذي أهمل في الجمهرة، إذ ذكر ابن دريد (٣٢١هـ) أربعة تقاليب فقط هي(ع ك و) و(ك و ع) و(و ع ك) و (و ك ع)، وكلها تدور حول معنى عام وهو الشدة، واستدرك القاموس واللسان عليه (ع و ك) الذي من معانيه، الكرّ والقتال والكسب و الاحتمال (ابن منظور، ١٩٨٨، ٩/ ٩؛ الفيروزآبادي، ١٩٩٣، ص١٢٢٦)، وكل هذه المعاني مرتبطة بمعنى التقاليب العام، وهو الشدة والقوة.

ومنها الاستفادة من تقاليب **(م ن ج)** التي ذكر الخليل منها استعمال (ن ج م، م ن ج، ج م ن، م ج ن) وأشار إلى عجمة (م ن ج) بقوله: "المَنْجُ إعرابُ المنك، دخيلٌ، يعني الغِطَّة" (الفراهيدي،١/ ٤٨٥)، ولم يذكر لها معنى عربيا، ويدور معنى هذه التقاليب حول البدوّ والبروز، وأهمل العين (ج ن م). وقد جمعت هذه المادة فوائد الاشتقاق الأكبر كلها، فقد استفادت العرب منها في ثلاث نواح أعطت (م ن ج) معنى جديدًا له صلة بالمعنى المشترك للتقليبات، إذ استدرك القاموس والتاج على العين (المَنْج) بمعنى التمرة تضاف إلى التمرتين والثلاث(الفيروزآبادي، ١٩٩٣، ص٢٦٣؛ الزبيدي، ٦/ ٢٢٠)، واستفادت منها أيضًا التعريب، فعرّبوا (مِنْك) إلى (مِنْج) بمعنى حَبّ مُسْكِر، واستفادت الإبدال، فأبدلوا (الجَلْمة) بمعنى جماعة الشيء إلى (جَنْمة) (ابن منظور،١٩٨٨، ٢/ ٣٨٥)، مستفيدين من عدم اختلاطها بمعاني المادة الأخرى لأنها مهملة، وهذا الإبدال يتسق معناه مع باقي التقليبات وهو البدوّ والبروز.

ومنها كذلك ذكْر الخليل استعمال تقليبي **(ق ص د)** و **(ص د ق)** (الفراهيدي، ٥/ ٤) وإهمال باقي التقاليب، ومعناهما يدور حول القوة في القول والعمل (ابن فارس، ١٩٩١ ٣/ ٣٣٩؛ ابن منظور، ١٩٨٨،٧/ ٣٠٧-١١/ ١٧٩)، واستدرك عليه القاموس (د ص ق) فالدَّصْق عنده كسْر الزجاج (الفيروزآبادي، ١٩٩٣، ص ١١٣٩) وليس هذا المعنى ببعيد عن معاني التقاليب الأخرى.

ووردت (**ص ك م، ص م ك، م ص ك**) مستعملات في العين (الفراهيدي،١/ ٤٢٨) حيث يدور معناها العام حول الصلابة والشدة، واستدرك عليه ابن دريد (ك ص م) (ابن دريد،١٩٨٧،٢/ ٨٩٦) بمعنى: الدفع باليد أو الضرب، وهو معنى قريب جدًا من باقي معاني التقاليب.

ووردَ كذلك مقلوبان فقط في باب (القاف والثاء والباء معهما) من العين، هما (**ث ق ب**) و **(ب ث ق)** (الفراهيدي،١/ ٣٤٩)، والمعنى الجامع بينهما النفاذ. ويبدو أن العرب توسعت في هذه المادة، فقد استدرك عليه اللسان (ث ب ق) و(ب ق ث)؛ فالأول معناه: سرعة دمع العين، وجريان النهر(ابن منظور،١٩٨٨، ٢/ ٨٣)، و الآخر: الخلط، قال صاحب اللسان: "بقَثَ أَمرَه وحديثَه، وطعامَه وغير ذلك: خَلَطَه" (ابن منظور،١٩٨٨، ١/ ٤٥٨)، وواضح معنى النفاذ في الأول، وأما الآخر فمستفاد من معنى الخلط الذي هو نفاذ أمر في آخر. ولعل العرب أيضًا استفادت من مقلوب خامس مهمل في الإبدال، فقالت: قَبَثَ، بمعنى: قَبَضَ (الفيروزآبادي،١٩٩٣، ص٢٢٢) ولم يرد في المادة سوى هذا المعنى، ويؤكد هذا الإبدال أن العرب أبدلت بين الثاء والضاد (أبو الطيب، ١٩٦١، ١/ ١٧٨).

و أورد ابن دريد في تقاليب **(ب س ق)** خمس مواد، هي: (ب س ق) و (س ب ق) و (س ق ب) و (ق ب س) و (ق س ب) و يدور معناها العام حول الظهور والتمام (ابن دريد،١٩٨٧، ١/ ٣٣٨)، وأهمل (ب ق س) واستدركها عليه القاموس بمعنى قريب من معاني التقاليب، وهو شجر

متين وصلب يشبه الآس ورقًا وحبا (الفيروزآبادي، ١٩٩٣، ص٦٨٧) ولا يخفى قربه من معاني التقاليب الأخرى.

وذكرت إحدى الباحثات أن تقاليب **(ع ل م)** تدور حول حدوث الشيء بسرعة مخلفًا أثرًا مجردًا أو حسيا، وذكرت أن المقاييس والتاج أهملا مادة (ل ع م) أما المقاييس فنعم، فقد أهملت فيه المادة، وأما اللسان فقد وردت فيه (ل ع م) بمعنى: يتيم، وبلفظة (اللَّعَم) وهو (اللعاب) (ابن منظور،١٩٨٨، ١٢/ ٢٩٢)، وهو معنى يدخل في المعنى العام الذي ذكرته الباحثة (بن عياد، ٢٠١٥).

وقد وجدت الباحثة هنا بعض الجذور المهملة مستعملة على ألسنة بعض العرب المحدثين، فهي إن لم تكن من مهمل المعاجم التي فاتت العلماء فإنها من فوائد الاشتقاق الأكبر، فمادة **(ط ف ح)** التي تدور دلالتها على الامتلاء والارتفاع (ابن فارس، ١٩٩١، ٣/ ٤١٤-٤١٥)، استعملتها العرب ومعها ثلاثة من تقاليبها الستة، وهي (ح ط ف) وتعني: الضخم البطن (ابن منظور، ١٩٨٨، ٣/ ٢٢٦)، و(ف ط ح) وتعني "فَطَّحْتُ العود وغيرَه، إذا عرَّضْتَه ... ورأسٌ مفطَّح: عريض" (ابن فارس، ١٩٩١، ٤/ ٥١٠)، وأما (ط ح ف) فالطَّحْف: حَبٌّ يطبخ باليمن، وقالوا: إنما هو الطَّهْف (ابن منظور، ١٩٨٨، ٨/ ١٢٩)، وسواء أأبدل أم لا، فالحَبّ يتمدد بالطبخ، ولا تخفى دلالة الاتساع التي تشمل المقلوبات الأربعة التي يمكن أن يكون استعمال مقلوبها الخامس استدراكًا لما فات علماء اللغة، وهذا المقلوب هو (ف ح ط) إذ تعني (فحَّط) في الجزيرة العربية الجري بسرعة، في اتجاه غير محدد (العبودي، ٢٠٠٢، ٢/ ٩٢٠)، وهو قريب جدًا من دلالة بقية التقاليب المستعملة وهي الاتساع.

ومادة **(ش غ ل)** لم يرد في المعاجم معها إلا تقليب واحد من تقاليبها الستة وهي (ش ل غ)، وتعني: الأولى خلاف الفراغ (ابن فارس، ١٩٩١، ٣/ ١٩٥)، والأخرى بمعنى تكسير الرأس، فيقال: شَلَغَ رأسَه: شَدَخَه (ابن منظور، ١٩٨٨، ٧/ ١٨٢)، وفيهما معنى التشبث، وهذا المعنى استعمل في الجزيرة في مقلوب ثالث من جنس ما سبق وهو مادة (غ ش ل) فقالوا: "التَّغَشْلي: الصعود للشيء والتشبث به وعدم تركه، كالذي يتغشلى النخْل والشجر، يصعد إليه ويأكل أعاليه" (العبودي، ٢٠٠٢، ٢/ ٨٩٢) [1].

وكذلك مادة **(غ ط ف)** لم تستعمل العرب من تقاليبها الستة إلا (غ ط ف) فقط، وذكرها ابن فارس فقال: "الغين و الطاء والفاء أصلٌ صحيح يدلُّ على خَير وسُبوغٍ في شيء، وأصله الغَطَف في الأشفار، وهو كثرتُها وطولُها وانثناؤُها" (ابن فارس، ١٩٩١، ٤/ ٤٢٩)، ولم تورد المعاجم أية مادة من هذه المقلوبات سوى اسم لصحابي(طَغْفَة) وشُكك في غينه بين الهاء والقاف (ينظر: الفيروزآبادي، ١٩٩٣، ص ١٠٧٦)، وورد الاسم في (الإصابة في تمييز الصحابة) في الطاء بعدها الغين، وأحاله على الطاء بعدها الهاء (العسقلاني،١٩٩٤، ٣/ ٤٢٠)، غير أن عرب الجزيرة العربية أحيوا مقلوبًا مهملًا من هذه المقلوبات وهو(غ ف ط)، فاستعملوا منها (الغَفْط) و(غفطْنا) بمعنى الأخذ الكثير دون قياس، والعطاء بمقدار كثير مع مضاعفته (العبودي، ٢٠٠٢، ٢/ ٨٩٧)، وليس هذا المعنى ببعيد عن الأصل (غ ط ف) فكلاهما يعني السعة.

وقد ذهب العرب المحدثون إلى أبعد من ذلك، فاستعملوا أصلًا رآه العلماء مماتًا في جميع تقاليبه الستة فمثلا: (غ ث ق) ذلك الجذر الذي كان مهملا، ثم أحياه أهل الجزيرة العربية من بين أخوته الستة فقالوا: "الـغَـثْـقة من الناس: الجمهور من غوغائهم، المجتمعون في مكان واحد، الذين لا يحسنون التحدث، ولا يأخذون بآداب الاستماع إلى الحديث" (العبودي، ٢٠٠٢، ٢/ ٨٨٠)، وقد تتبعتُ هذا الجذر وتقاليبه الستة في المعاجم ولم أجد لها أثرا، ولعلّ ذلك مرده إلى التقارب المخرجي بين الغين والقاف (أنيس، ١٩٩٥، ص٨٦-٨٨) [2].

وقد أُخذت على المعاجم العربية القديمة بعض المآخذ،

---

[1] وردت مادة (غ ش ل) في الزَّبيدي، ٣٠/ ١٠٥، وفيها غشيل الماء وذكر خطأها، وصوابها عسْبل.

[2] وقد مسحتُ المواد الأربع وتقلباتها وكذلك مادة (غ رن) التي ستأتي بعد قليل في: (الفراهيدي؛ الشيباني، ١٩٧٤م؛ الهنائي، ١٩٨٩؛ الهنائي، ١٩٨٨؛ ابن دريد، ١٩٨٧؛ الأزهري؛ الصاحب، ١٩٩٤؛ الجوهري، ١٩٨٤؛ ابن فارس، ١٩٨٤؛ ابن فارس، ١٩٩١؛ ابن سيده، ١٩٥٨؛ ابن سيده، دون تاريخ؛ الزمخشري، دون تاريخ؛ الصَّغاني، ١٩٧٩؛ ابن منظور، ١٩٨٨؛ الفيومي، ١٩٨٧؛ الفيروزآبادي، ١٩٩٣؛ الزَّبيدي، دون تاريخ).

منها: الحكم على موادّ مستعملة بالإهمال، واستدرك بعضَها اللاحقُ من العلماء على السابق، فمادة (**ر ص خ**) المهملة عند الخليل (الفراهيدي، ٤/ ١٨٢)، وردت في اللسان والتاج بمعنى رسخ أي ثبت (ابن منظور، ١٩٨٨، ٥/ ٢٢٣؛ الزبيدي، ٧/ ٢٥٨)، وقال في اللسان: "بمعنى واحد" (ابن منظور، ١٩٨٨، ٥/ ٢٢٣) في إشارة منه إلى أنها مبدلة من السين (ر س خ)، ولا تخفى قوة الصاد المطبقة المستعلية بالنسبة للسين المستفلة (القيسي، ١٩٩٦، ص ١٢٣-١٢٤) فكان الإبدال لسبب صوتي لتقوية المعنى.

وكذلك مادة (**ن غ ز**) المهملة عند الخليل إذ لم يذكر مستعمَلاً من مقلوباتها سوى (ن ز غ) (الفراهيدي، ٤/ ٣٨٤)، وذكر اللسان: "نَغَزَ بينهم: أَغْرى وحمل بعضهم على بعض كَنَزَغَ" (ابن منظور، ١٩٨٨، ١٤/ ٢١٩) [1].

و مادة(**غ ر ن**) التي ذكر العلماء أن المستعمل منها ثلاثة تقاليب، وذلك أنهم لم يستعملوا إلا(غ ر ن) ومن معانيها: الغِرْيَن وهو الطين الذي يحمله السيل فيبقى على وجه الأرض، ومنها أيضًا: بقية الدهن في أسفل القارورة، والغَرَن ذكَر الغربان (ابن منظور، ١٩٨٨، ١٠/ ٦٠)، و(ن غ ر) ويدور معناها حول الغليان والاغتياظ والغيرة (ينظر: ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ٤٥٢)، و(ر غ ن) بمعنى سكن ومال وأصغى إليه (الجوهري، ١٩٨٤، ٥/ ٢١٢٥؛ ابن فارس، ١٩٩١، ٢/ ٤١٤) وأما (ر ن غ) فقد استعمل منها حديثًا (الرَّنَغة) وتعني: الماء والطين المختلط بالأرض (العبودي، ٢٠٠٢، ١/ ٤٠٧) [2]، وفي هذه المادة قلب مكاني أو لغوي لـ (غ ر ن) القديمة، إذ اختلف ترتيب الحروف الأصول واتحدّ المعنى، ولا يعدّ تقليبًا من التقاليب الستة لاتحاد المعنى، وهو تقليب أفاد معرفة حدوث القلب. وأهملت العرب تقليب (ن ر غ). وهذا يؤكد نظرية السلاسل الصوتية الممنوعة عربيا، التي قال بها الخليل، ومنها توالي النون والراء في أول الكلمة (الفراهيدي، ١/ ٥٣) ومن هنا يمكن الاستدلال بالاشتقاق الأكبر لمعرفة التقليب الذي لا يتسق مع السلاسل الصوتية العربية.

وقد اتخذ بعض العلماء قديمًا وحديثًا الاشتقاق الأكبر وسيلة لبيان بعض معاني الألفاظ في مباحثهم اللغوية، ومنهم **الزجاجي**(٣٣٧هـ) الذي بيّن الفرق بين (الوَكَع) و(الكوَع) فالأول: ميل إبهام الرجل، والآخر: زيغ الكفّ (الزجاجي، ١٩٩٣، ص١٢٢)، وعلى هذا يكون المعنى العام ميل الأصبع (مير، ٢٠١٢، ص٥٦).

ومنهم **ابن الباذش** (٥٢٨هـ)، الذي كان يأنس بالاشتقاق الأكبر (العلوي، ١/ ١١٥).

ومنهم **الراغب الأصفهاني**، الذي أشار إلى الاشتقاق الأكبر في نصين من كتابه (المفردات) قائلا: "قال بعض الأدباء: الفِكْر مقلوب عن الفَرْك، لكن يستعمل الفِكر في المعاني، وهو فرْك الأمور وبحثها طلبًا للوصول إلى حقيقتها" (الأصفهاني، ص٣٨٤)، وهو هنا يفرق بين تقليبين مبينًا اشتراكهما في معنى عام، والنص الآخر قوله: "الفَسْر والسَّفْر يتقارب معناهما لغة كما يتقارب لفظهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، والسفر لإبراز الأعيان للأبصار" [3] (زاده، ١٩٩٩، ص١٤).

ومنهم **الزمخشري** (٥٣٨هـ) الذي أشار إلى الاشتقاق الأكبر عند تقليبه مادة (ب ع ض) في كشافه، إذ يقول: "واشتقاق البعوض من البعض وهو القطع كالبضع والعضب. يقال: بعضه البعوض. ... ومنه: بعض الشيء لأنه قطعه منه" (الزمخشري، ١٩٨٧، ١/ ١١٥)، وكان يعبّر عن التقاليب بقوله: (أَخَوان) أو (مقلوب) أو (مقلوبات)؛ ومن ذلك قوله: "الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها"(الزمخشري، ١٩٨٧، ١/ ٨)، وقوله: "الفسوق: الخروج من الشيء والانسلاخ منه. يقال: فَسَقت الرُّطَبة عن قشرها. ومن مقلوبه: فقست البيض، إذا كسرتها وأخرجت ما فيها، ومن مقلوبه أيضا: قفست الشيء إذا أخرجته عن يد مالكه مغتصبًا له عليه"(الزمخشري،

---

[1] هكذا وردت (نزع) بالعين، وهو إحياء لـ(ن غ ز) بأن أخذت معنى نزع، وإبدال إذا كانت (ن ز غ) وحدث فيها تصحيف.

[2] كتبت حسبما وردت في المرجع، وكتبها المؤلف حسب نطقها.

[3] أشار زاده و د. الساريسي أنه قال ذلك في مادة (ف س ر)، (الساريسي، ٢٠٠١)، ولم أجد النص في نسختين من نسخ المفردات، الأولى طبعة دار المعرفة، والأخرى طبعة دار القلم، فلعل هذا مما نقله الزركشي عن الراغب (٢/ ١٤٨) وبخاصة إن طبعة دار القلم أشارت في هامش نص "الفَسْرُ: إظهار المعنى المعقول، ومنه قيل لما ينبئ عنه البول: تَفْسِرَةٌ، وسمّي بها قارورة الماء" عند مادة (ف س ر)، أنه مما نقله الزركشي عن الراغب(ص٦٣٦).

١٩٨٧، ٤/ ٣٦٠) وقوله: "الندم ضرب من الغم ... وهو غم يصحب الإنسان صحبة لها دوام ولزام؛ لأنه كلما تذكر المتندم عليه راجعه ... ومن مقلوباته أدمن الأمر: أدامه، ومَدَنَ بالمكان: أقام به، ومنه المدينة" (الزمخشري، ١٩٨٧، ٤/ ٣٦١)، وينظر: (السامرائي، ٢٠١٦، ص٣١٦ ،٣٨٤) وهو هنا لم يذكر مصطلح الاشتقاق الأكبر، ولكنه أجراه بين هذه المواد بذكر وجوهها في التقاليب.

ومنهم الرازي (٦٠٦هـ) الذي يقول: "إن أكمل الطرق في تعرف مدلولات الألفاظ طريقة الاشتقاق" (الرازي،١٩٩٩، ١/ ٢٩) وذكر نوعيه الأصغر والأكبر، ثم قال: "أما الاشتقاق الأكبر فهو أن الكلمة إذا كانت مركبة من الحروف كانت قابلة للانقلابات لامحالة" (الرازي، ١٩٩٩، ١/ ٣٠) وطبّق الاشتقاق الأكبر على (ك ل م) و(ق و ل) (الرازي،١٩٩٩، ١/ ٣٠-٣١، ٢٨/ ٢٥٨) وأخذ على ابن جني عدم تعرضه لـ(ل غ و) فقلّبها على وجوهها الستة، وذكر أن المعنى الجامع هو الإمعان في الشيء (الرازي،١٤٢٠هـ، ١/ ٣١) كان هذا في مقدمة كتابه (التفسير الكبير) ثم نراه في ثنايا هذا الكتاب يعتمد الاشتقاق الأكبر لبيان دلالة بعض الألفاظ القرآنية، كما فعل في مادة (ن د م) التي أرجع معنى تقاليبها إلى الدوام (الرازي،١٩٩٩، ٢٨/ ١٠٠؛ تيمور، ٢٠٠٣، ص٤٦) و"تركيب حروف (خ ش ي) في تقاليبها يلزمه معنى الهيبة" (الرازي،١٩٩٩، ٢٨/ ١٤٦، ٢٨/ ١، ٣٢/ ٢٥١)، ومادة (ع ل م) تفيد تقاليبها معنى الظهور، ومادة (ع ب ر) تفيد العبور.

ومنهم **السكاكي** (٦٢٦هـ) في مفتاح العلوم، إذ سماه (الاشتقاق الكبير)، وكان قد ذكره في معرض كلام مؤيِّدا له: "وإن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت، مثل: الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرين للأربعة، والمائة والعشرين للخمسة، سمي الاشتقاق الكبير" وقد تعدى إجراء الاشتقاق الأكبر في الثلاثي، إلى إجرائه في الرباعي والخماسي (السكاكي،١٩٨٧، ص١٥).

وقد عدّ **ابن الأثير** (٦٣٧هـ) الاشتقاق الأكبر من أعجب أسرار اللغة العربية وأغربها، وحدَّه بحدّ ابن جني، وضرب له مثالين، وهما مادتا (ق م ر) و(و س ق)، وقلّب (ق م ر) على وجوهها الستة كلها، وبيّن المعاني الخاصة بكل تقليب على حدة، ومدى تحقق المعنى العام الذي يجمعها وهو القوة والشدة في كل منها، وأما (و س ق) فذكر أن لها خمسة تقاليب مستعملة مسقطًا (س ق و) منها، مرجعًا معناها العام إلى القوة والشدة (ابن الأثير،١٩٦١، ٣/ ١٩٨) متتبعًا في ذلك أثر ابن جني الذي أرجعها إلى القوة والاجتماع (ابن جني،١٩٩٠، ٢/ ١٣٨) ولا شك أن في الاجتماع قوة وشدة.

ومنهم **الصفدي** (٦٩٦هـ)، الذي يقول عن مادة (ع و ر) في كتابه (الشعور بالعور): "قد نظرت في أصل هذه المادة وهي العور فرأيت من خواص هذه الأحرف الثلاثة، وهي (ع و ر) كيف ما تقلّب من تقديم بعض حروفها على بعض لا يخرج عن معنى التخوف"(الصفدي، ١٩٨٨، ٤١-٥٢، وتيمور، ٢٠٠٣، ص ٤٦)، ثم ذكر كل تقليب ومعناه حتى انتهى من تقاليبها الستة.

ومنهم **ابن تيمية** (٧٢٨هـ)، وكان يركن إليه في مؤلفاته، فقد سماه في التفسير الكبير (الاشتقاق الأكبر) حيث قال: "وقولهم: آلَ يؤول، أي: عاد إلى كذا ورجع إليه، ومنه المآل، وهو ما يؤول إليه الشيء، ويشاركه في الاشتقاق الأكبر(المؤِل) فإنه من وألَ، وهذا من أولَ"(ابن تيمية، ٢/ ١١٢) وسماه في مجموع الفتاوى (الاشتقاق الأوسط) ففي معرض حديثه عن اشتقاق بعض المصطلحات قال: "فراعوا الاشتراك في الحروف دون الترتيب، وهو الاشتقاق الأوسط" وفي موضع آخر عرّف الاشتقاق الأكبر بقوله: "الثاني الاشتقاق الأوسط: وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب، مثل: سُمِّيَ وَوُسِمَ" (ابن تيمية، ١٩٩٥، ١٠/ ٣٦٩، ٢٠/ ٤١٨)، (وينظر: بن خويا، فاطمة،٢٠١٤).

ومنهم **أبو حيان** الأندلسي(٧٤٥هـ)، الذي ذكر الاشتقاق الأكبر في البحر المحيط مرتين: الأولى قوله: "والإملاك ربط عقد النكاح، ومن مُلَح هذه المادة أن جميع تقاليبها الستة مستعملة في اللسان، وكلها راجع إلى معنى القوة والشدة، فبينها كلها قدر مشترك، وهذا يسمى بالاشتقاق الأكبر، ولم يذهب إليه غير أبي الفتح، وكان أبو علي الفارسي يأنس به في بعض المواضع، وتلك التقاليب:

ملك، مكل، لمك، لكم، كمل، كلم" [1] (أبو حيان، ١٩٩٣، ١/ ٤٣٥) والأخرى قوله عن (الكلام): "في ذلك خلاف، وتقاليبه الستة موضوعة، وترجع إلى معنى القوة والشدة، وهي: كلم، كمل، لكم، لمك، ملك، مكل"(أبو حيان، ١٩٩٣، ١/ ٤٣٥). وفي النص الأول يُصدِّر أبو حيّان كلامه عن الاشتقاق الأكبر بالملاحة، أي: اللطافة والحُسن.

ومنهم **ابن القيم** (٧٥١هـ)، الذي سار على نهج شيخه ابن تيمية، وسمى الاشتقاق الأكبر (الاشتقاق الأوسط)، وطبقه على لفظة (الناس) في (بدائع الفوائد) ثم ذكر حدّه، فقال: "وأما الناس فبينه وبين الأنس مناسبة في اللفظ والمعنى، وبينهما اشتقاق أوسط، وهو عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد" (ابن القيم، ٢/ ٨٠٥، و١٩٩٠، ص٦٨٠)، وفي مدارج السالكين طبقه على مادتي (ر هـ ب) و(ت ي م) يقول في الأولى: "وبين الرَهَب والهَرَب تناسب في اللفظ والمعنى. يجمعهما الاشتقاق الأوسط الذي هو عقد تقاليب الكلمة على معنى جامع"، ويقول في الأخرى: "التيُّم وهو التعبد، والتذلل... وبينه وبين اليُتْم –الذي هو الانفراد– تلاق في الاشتقاق الأوسط، وتناسب في المعنى، فإن المتَيَّم المنفرد بحبه وشجوه كانفراد اليتيم بنفسه عن أبيه، وكل منهما مكسور ذليل، هذا كسره يُتْم، وهذا كسره تَتَيُّم" (ابن القيم، ٢٠٠٣، ١/ ٥٠٨، ٣/ ٣١) (وينظر: بن خويا، فاطمة، ٢٠١٤).

ومنهم **التفتازاني** (٧٩٢هـ)، الذي سمى الاشتقاق الأكبر (الكبير)، وعرّفه بأنه "الاشتقاق في الحروف الأصول دون الترتيب"، وأرجع المشتقات إلى أصل واحد، ومثّل لذلك بـ(القمر والرقم والمرق) (التفتازاني، ٢٠١٠، ٢/ ٢٧٩).

ومنهم **الزركشي** (٧٩٤هـ) وسماه الاشتقاق الأكبر متفقًا مع ابن جني، وأجراه على مواد ثلاث هي: (ص ر ب) وذكر من تقاليبها تصبر وتربص وتبصر، وأرجع التقاليب الثلاثة إلى معنى التأني، ومادة (ع ب ر) وأخواتها الخمس وأرجعها إلى معنى الانتقال والمجاورة، ومادة (ح س د) وذكر معها (ود ح س) و (ح د س) وأرجعها إلى معنى التضييق. وقد ذكر أن ابن فارس أقام كتابه على الاشتقاق الأكبر، وقد وهم في ذلك إذ يقول: "فيرد تراكيب المادة المختلفة إلى معنى واحد مشترك بينهما" ومثل لذلك بتقاليب (ص ر ب)، وهنا خلط بين صنيع ابن فارس وابن جني. وذكر عن أبي حيان أنه قال: "والصحيح: أن هذا الاشتقاق غير معول عليه لعدم اطراده" (الزركشي، ١٩٩٢، ٢/ ٧٥)، وقد تقدم نصا أبي حيان– قبل قليل– في إجراء الاشتقاق الأكبر ووصفه له بالملاحة.

وأشار **الفيروزآبادي** (٨١٧هـ) إلى الاشتقاق الأكبر بقوله: "يوامئ فلانًا، و يوائمه، لغتان، أو مقلوبه" (الفيروزآبادي، ١٩٩٣، ص٧١) وأوضح الزَّبيدي معنى القلب بقوله: "وفلانٌ يُوامِئُ فلانًا و يُوائِمُه: إما أنهما لغتان – عن الفرَّاء–، أَو مقلوبة، نُقِلَ من تذكرة أبي عليٍّ الفارسيّ، واختاره ابن جني" (الزبيدي، ١/ ٥٠١) وعلى هذا يكون معنى القلب هو الاشتقاق الأكبر؛ لأن هذا كان فعل الفارسي وابن جني من بعده، ومما يؤكد أن المقصود بالقلب الاشتقاق الأكبر تأخر عصر الفيروزآبادي عن عصر ابن جني كثيرًا، مما يقوي اطِّلاعه على النظرية.

وقال **الجرجاني** (٨١٦هـ) في حاشيته على الكشاف في أحد وجوه العلاقة بين الحمد والمدح: إنهما أَخَوان، وإن الشائع في كتب الزمخشري استعمال الأخوة بمعنى الاشتقاق الكبير والأكبر، ثم عرّف الكبير بقوله: "أما الكبير فيشتركان في الحروف الأصول من غير ترتيب مع اتحاد في المعنى أو تناسب فيه، كالجذب والجبذ، وكالحمد والمدح" (الجرجاني، ١٩٦٦، ٤٦).

ومنهم نظام الدين **النيسابوري** (٨٥٠هـ) الذي قلّب مادة (س ف ر) على وجوه أربعة قائلا: "والتفسير أصله الكشف والإظهار، وكذلك سائر تقاليبه، من ذلك: سفرت المرأة: كشفت عن وجهها، والسَّفَر؛ لأنه يكشف به عن وجوه الحوائج، ومنه السرف لأنه يكشف به عن ماله حينئذ، والرفس ؛ لأنه يكشف عن عضوه، وانكشاف حال المقيد في رسفانه واضح" (النيسابوري، ١٩٩٥، ١/ ٦١).

وبيّن **البقاعي** (٨٨٥هـ) كثيرًا من الأصول اللغوية في (نظم الدرر) معتمدًا على الاشتقاق الأكبر، وعبّر عنه بدوران ترتيب المادة أو تركيبها أو تقاليبها، واستخدم الاشتقاق الأكبر مرة بالتفصيل وأخرى بالإجمال، أما التفصيل فيذكر

[1] وردت التقاليب في نسختين للبحر المحيط على النحو الآتي: (كلم مكل كمكل لكم كمل كملم) وهو تحريف عدل في المتن أعلاه.

المعنى العام للتقاليب ثمّ يردفه بالمعاني الجزئية لكل تقليب، كما فعل في مادتي (س ر ق) و (ذ ر ع) أما (س ر ق) فاستغرق حديثه عن تقاليبها الأربعة خمس صفحات في تفسير قوله تعالى: "إنكم لسارقون" (يوسف، ٧٠) ثم جعل الاشتقاق الأكبر دليله على بيان مقصود الآية، "فلو نظر إلى الغلبة في خفاء فهو متحقق في إخوة يوسف، ولو نظر إلى مطلق الأخذ فهذا من باب المجاز"(البقاعي، ١٩٨٤، ١٠/ ١٧٣)، وأما (ذ ر ع) فأدارها حول الاتساع في أي ترتيب كان، و بيّن معناها في الاشتقاق اللغوي على طريقة المقاييس، إذ بيّن العلاقة بين معاني اشتقاقاتها في ترتيب واحد(ذرع)، ثم شرع بتقليب أصوات المادة ليثبت دلالتها على الاتساع على طريقة الاشتقاق الأكبر، فالذعر: الخوف؛ لاتساع الفكر فيه، والعذر: اتساع الحيلة في وجه يزيل ما ظهر من التقصير (البقاعي، ١٩٨٤، ٩/ ٣٣٨). **وهنا تلتقي عنده نظريتا المقاييس والاشتقاق الأكبر**، ومن استعماله الاشتقاق الأكبر بالإجمال قوله عن معنى (ح ن ف): "حنف بكل ترتيب تدور حول الخفة واللطافة" (البقاعي، ١٩٨٤، ٢/ ١٨٥)، وتوسع البقاعي فاستعمل الاشتقاق الأكبر في المهموز والمعتل معتمدًا على الأصل في إجراء التقليب، فمن المهموز قوله في (بلاء): إنها تدور على الخلطة بأي ترتيب، سواء كانت يائية أو واوية (البقاعي، ١٩٨٤، ٨/ ٢٤٤)، ومن المعتل جعل معنى (س و ح) يدور على الاتساع (البقاعي، ١٩٨٤، ٢/ ٢٦)، وقلّب (عسى) على وجوهها العشرة، بعد أن بيّن معناها على طريقة المقاييس، فقد ذكر أن هذا ما ظهر له من معنى أولًا في مدار المادة، ثم ظهر له هذا المعنى في أكثر تقاليبها العشرة: عسى، عيس، يسع، سعى، عسو، عوس، سعو، سوع، وسع، وعس، وذكر أنها تدور حول ما يمكن أن يكون، وهو جدير بأن يكون كذلك (البقاعي، ١٩٨٤، ٨/ ٤٠٣). **وعلى هذا يكون البقاعي قد أخرج نظريتي ابن فارس وابن جني من النظر إلى التطبيق بجعلها أداتين تكشفان عن أصول المعاني، مثبتًا أنها نظريتان تفضيان إلى المعنى نفسه**[1].

وتابع **شيخ زاده** (٩٥١هـ) في حاشيته النيسابوري، غير أنه لم يذكر من مادة (ف س ر) إلا تقليبين، يقول: "والتفسير مأخوذ من الفسر وهو مقلوب من السَّفْر، وهو الكشف والإظهار، يقال: أسفر الصبح إذا أضاء إضاءة لا شبهة فيه، وسَفَرَت المرأة عن وجهها إذا كشفت نقابها، ومنه سمي السَّفَر سفراً لأنه يظهر عن أخلاق الرجال. قال الراغب: الفسْر والسْفر يتقارب معناهما لغة كما يتقارب لفظهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، والسفر لإبراز الأعيان للأبصار" (زاده، ١٩٩٩، ١/ ٤١).

وسمى **الكفوي** (١٠٩٤هـ) الاشتقاق الأكبر: الكبير، وهو عنده: "الاشتراك في حروف الأصول دون ترتيب" (الكفوي، ١٩٩٢، ١/ ٨١) وذكر أن لكل مادة ثلاثية ستة تقاليب، ولكنه تحجر واسعًا عندما قال: "أربعة منها مستعملة، واثنان مهملة. مثاله مادة الكلام، فإن تقاليب هذه الحروف الثلاثة تدل على التأثير بشدّة: (كلم) (ملك) (لكم) (كمل)" (الكفوي، ١٩٩٢، ١/ ٨١)، وهو وإن أثبت الاشتقاق الأكبر لكنه وهم في أن تقاليب الثلاثي لا يستعمل منها إلا أربعة، إذ قد تستعمل كلها أو بعضها دون تقييد بعدد محدد، والكلمة التي مثّل بها تردّ عليه؛ لأن تقاليبها الستة كلها مستعملة.

وفي العصر الحديث اعتدّ بالاشتقاق الأكبر الشيخُ **ابن عثيمين** (١٤٢٦هـ) في أثناء تفسيره القرآن، وسماه الاشتقاق الأكبر، فقد فسر (الفقير) بالمُعْدَم في قوله تعالى: {للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله} (البقرة،٢٧٣) لأنه يرى "أن أصل هذه الكلمة مأخوذة من الفقر، الموافق للقفر في الاشتقاق الأكبر، الذي يتمثل فيه الحروف دون الترتيب" (البريدي، ٢٠٠٥، ص ٥٠٧).

وأرجع أحد المحدثين المعنى العام لتقاليب **(ح ر ب)** وأخواتها إلى معنى التوسع، وذكر أن ذلك غالب على أكثر معاني تقاليبها، وتقاليب هذه المادة مستعملة كلها في اللسان العربي وواردة في القرآن (عبد الصمد، ٢٠١٣).

وعلى هذا فقول السيوطي بأن الاشتقاق الأكبر غير معتمد في اللغة قول غير دقيق، وبرغم أن السيوطي يُعد جمّاعة وليس من المعجميين فإن قوله هذا أثر فيمن بعده، ورددّ كلامه، ومنهم أحد الباحثين في العصر الحديث الذي يرى في عمل ابن جني تكلفًا شديدًا، وأرجع جمع التقاليب الستة على معنى عام إلى الخليل وأبي علي الفارسي، دون دليل،

[1] أمثلة الاشتقاق الأكبر لدى البقاعي كثيرة. (ينظر: القريشي، ٢٠٠٤، ٣٢-٤١).

واتهم ابن جني بالانتقائية في اختيار معاني المواد التي تتمشى مع نظريته، ثم قارن عمل ابن جني بعمل ابن فارس الذي هو على تعدد أصوله أهدى سبيلًا من ابن جني (الصالح، ١٩٦٠، ص١٨٨، ١٩٣، ١٩٥)، ومع هذا النقد نراه يبدأ الفصل بتعريف الاشتقاق الأكبر تعريفًا جديدًا وهو "ارتباط مطلق غير مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما يتصرف من كل منها إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي"، وسمى الاشتقاق الأكبر بغير اسمه (الكبير) وختم بأن الاشتقاق يؤتي ثمره إلى اليوم (الصالح، ١٩٦٠، ص١٨٦، ٢٠٩)، ولم يذكر ما هذا الثمر! ولذلك فرأيه غير حاسم؛ لأنه وضع تعريفًا للنظرية، وغيّر اسمها، واعترف بفضلها في الواقع اللغوي، فهو إذًا يقرّ بها، ولكنه منعه من ذلك عدم انطباقها على كل اللغة.

وأما تفضيله عمل ابن فارس على عمل ابن جني -لأن الأول يعدد أصول الجذر الواحد إذا رأى أن الجامع بينها ضعيف- فإن هناك مَن فعل وردّ أصول ابن فارس دون ضعف (يجبل، ٢٠٠٣، ص ٤٧-٦٥، وأحمد، ٢٠١٢، ص١٥١)، وهناك من ذهب إلى أن ما فعله ابن جني تأملات تشبه أحلام اليقظة بسبب ولعه باللغة، وقال: إنها إن تنطبق على تقاليب (ن ج د)، فلا تنطبق على تقاليب (س م ح) (أنيس، ١٩٧٨، ص ٦٧)، وهذا ما قاله ابن جني إن ذلك ليس في كل اللغة.

وذهب باحث آخر إلى أن شواهد ابن جني في الاشتقاق الأكبر أُخذت من مشتقات مختلفة لكل من التقليبات، أي أنه لم يورد الأصول بل أورد أفرادًا من تفرعات الأصول، وأرجع ذلك إلى أن الاستخدام اللغوي لا يشمل المشتقات كلها، أو هو نوع من الاختيار قام به ابن جني لإثبات صحة نظريته (الداية، ١٩٨٥، ص٢٣٤)، والحقيقة أن الأصول إما أن تكون مادة خامًا (جذراً) لا تُـنطق بل تنطق مشتقاتها وإن تسنى نطق بعضها ربما خفي تاريخها، وإما أن تكون معاني مجردة لا يشتق منها. ويرى هذا الباحث أنه قد يكون للاشتقاق الأكبر فائدة إذا عرف الأصل الاشتقاقي(الداية، ١٩٨٥، ص٢٣٤)، ورآه بعضهم أقل أنواع الاشتقاق فائدة عملية (المبارك، ١٩٨١، ص١٠٨؛ وافي، ٢٠٠٤، ص١٤٢؛ قدور، ١٩٩٣، ص ١٤٥)،على حين يذهب آخرون إلى تأييده وتطبيقه على بعض المواد (أمين، ٢٠٠٠، ص ٣٧٣)، وبعضهم ذكر أهميته وفائدته في سدّ حاجات المجتمع اللغوية، وذلك بإعطاء المهمل دلالات فرعية تتمشى مع المعنى العام (العلايلي، ١٩٩٧، ص٣١١؛ حماد، ٢٠٠٧، ص٢٥٤؛ شاهين، ٢٠٠٩، ص٨٨)، وبعضهم يرى أنه يصدق على كثير من المواد اللغوية (العبيدي، ٢٠٠٤، ص٥٠؛ النعيمي، ١٩٩٠، ص ٨٨).

وإذا كان الغرض من الاشتقاق لدى القدماء هو "الاتساع" (السراج، ٢٠٠٣، ص١٤٧)، فإن عمل ابن جني ليس تكلفًا شديدًا، بل أداة استعملها - وقد بيّنّا فائدتها عمليًا- ولعله طبّق النظرية على بعض مواد اللغة لا كلها بسبب؛ أن بعض المواد لم يُستعمل منها إلا تقليب أو تقليبان، وما زادت تقاليبه المستعملة على أربعة يصعب إرجاعها إلى رابط معنوي عام (مسملي، ٢٠٠٢، ص٣٢٠)، ربما لطول العهد (سيبويه، ٢/ ١٠٠).

بين المقاييس والاشتقاق الأكبر.

تنطلق فكرتا العالمين من دوران المادة حول معنى عام، فهناك معنى أصلي عام للجذر يدور معه في كل ما حمل حروفه، بشرط المحافظة على ترتيب هذه الحروف عند ابن فارس (نجا، ٢٠٠٨، ص٣٣)، أما ابن جني؛ فرأى أن المعنى العام يدور مع المادة في تقليبها على وجوهها الممكنة.

وليست فكرة الدوران وليدة عند كل منهما، فقد عرفها من سبقهما من العلماء، فكثيرًا ما يردّون المعاني إلى أصولها، فمن ذلك ما قاله الأصمعي(٢١٦هـ): "تَيْم أصله من ذهاب العقل وفساده، ويقال: رجل مُتيّم بالنساء، ويقال: تيّمته فلانة، وتامته" (الأصمعي، ١٩٩٤، ص٩١)، وقال ابن قتيبة(٢٧٦هـ): "أصل الْبَتّ الْقطع يُقَال بت الْحَبل أَي قطعه وَبت الْقَضَاء على فلَان أَي قطعه وَمِنْه بت الطَّلَاق وَمِنْه قَوْلهم سَكرَان لَا يبت أَي لَا يقطع أمرًا" (الدينوري، ١٩٧٧، ١/ ٣٠٠)، وقال المبرِّد(٢٨٦هـ): "وقوله: "فأوغل فيه برفق"، يقول: ادخُل فيه، هذا أصل الوغول، ويقال مشتقًا من هذا الرجل الذي يأتي شراب القوم من غير أن يدعى إليه: واغل، ومعناه أنه وغل في القوم وليس منهم"(المبرِّد، ١٩٩٧، ١/ ١٩٥، وينظر: جبل، ٢٠٠٣، ص١٢).

وقد ذكر أحد الباحثين أن ابن فارس لا يؤمن بفكرة الاشتقاق الكبير (الصالح، ١٩٦٠، ص١٩٥)، ولا أدري من أين استقى هذا الرأي، إذ لم يأت ابن فارس على هذه النظرية في مؤلفاته، وسكوته عن النظرية هو من الذكاء؛ لأن عدم إيمانه بها يسقط نظريته في المقاييس؛ لأنها تقوم على الدوران أيضا.

وقد اقتُبست الفكرتان من الخليل؛ فابن فارس استقى فكرة الدورانَ من طريقة عرض المواد لدى الخليل؛ الذي قد يذكر أحيانًا المعنى العام الذي يدور حوله اللفظ، كما قال عن معنى مادة (ك ر ش): "يقال لكل مجتمِع: كَرِش حتى لجماعة الناس" (الفراهيدي، ٥/ ٢٩١؛ ينظر: عيسى، ٢٠١٢)، والمعنى نفسه ذكره ابن فارس عند عرضه هذه المادة: "الكاف والراء والشين أصل صحيح يدل على تجمّع وجمع" (ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ١٧٠)، وقد صرح ابن فارس بذلك في مقاييسه "وهذا الذي قاله الخليل فدليل لنا في بعض ما ذكرناه من مقاييس الكلام والخليل عندنا في هذا المعنى إمام" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٤٤٠؛ ينظر: أحمد، ٢٠١٢، ص٨٢).

وأما ابن جني فاستقى نظريته من منهج الخليل في تقليب مواده (نصار، ١٩٨٨، ١/ ٢٣٢)، وقد طبّق الخليل نظرية التباديل الرياضية (الفراهيدي، ١/ ٥٩)، وتعني طرق "ترتيب جميع عناصر أو جزء من عناصر أي مجموعة" (أبو صالح، عوض، ١٩٩٠، ص ٦٢) وقد أكمل ابن جني طريقته تلك بإيجاد الرابط العام لهذه التباديل، فقلّب الخليل مادة (ك ل م) على وجوهها الستة (الفراهيدي، ٥/ ٣٧٨)، ثم أتى ابن جني ليوجد علاقة بين هذه التقليبات، وقد تلقى العلماء فكرة تقليبات الخليل بالقبول، وعدوها فتحًا، مع أنه لم يتطرق إلى فكرة الجذر الأصل لسبب صوتي وهو التقليبات الصوتية، وتقبلوا فكرة تقليبات جمهرة ابن دريد قبولًا حسنًا، مع أنه لم يتطرق إلى فكرة الأصل لسبب لغوي وهو الترتيب الهجائي، واختلفوا عند ابن جني، وغاية ما فعله إتمام نظرية الخليل!

وهذه وقفة على بعض الجذور وتقاليبها في مقاييس اللغة؛ وذلك لقياس إمكانية التقارب بين النظرتين، ومدى ذلك التقارب:

الجذر الأول: **(ج م ل) وتقاليبه ستة،** قال ابن فارس في (ج م ل): "الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمُّع وعِظَم الخَلْق، والآخر حُسْنٌ. فالأوّل قولك: أجْمَلْتُ الشّيءَ، وهذه جُمْلة الشّيء وأجمَلْتُه حصّلته ... ويجوز أنْ يكون الجَمَل من هذا؛ لعِظَم خَلْقه. والجُمَّل: حَبْل غَليظ، وهو من هذا أيضا. ويقال أجْمَلَ القومُ كثُرت جمالُهم. والجُمَاليّ: الرّجُل العظيم الخَلْق، كأنه شُبِّه بالجمل ... والجِمَالات ما جمع من الحِبال والقُلُوس. والأصل الآخر: الجَمَال، وهو ضدُّ القبح. ورجلٌ جميل وجُمال. قال ابن قتيبة: أصله من الجَمِيل وهو وَدَك الشَّحمِ المُذابِ. يراد أنَّ ماءَ السِّمَنِ يجري في وجهه" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٤٨١). وقال في **(ل ج م):** "اللام والجيم والميم كلمةٌ، وهي اللِّجام. يقال: أجَمْتُ الفَرَس" (ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ٢٣٥)، وسكت عن غيرها من المعاني؛ لأن هذا الأصل عنده غير عربي، بل فارسي معرب (الجوهري، ١٩٨٤، ٥/ ٢٠٢٧). وقال في **(ل م ج):** "اللام والميم والجيم. يقال: ما ذَاق لَمَاجا، أي مَأْكَلا. ولَمَجَ الشَّيءَ: طَعِمَه" (ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ٢٠٩). وفي **(م ج ل)** قال: "الميم والجيم واللام كلمةٌ واحدة، وهي مَجَلَتْ يدُه تَمْجَلُ ومَجَلَتْ تَمجُلُ: تنفّطت. ويقولون: جاءَت الإبلُ كأنَّها المَجْل، أي ممتلئة كامتلاء المَجْل، وتَمَجَّلَ قَيْحاً: امتلأ " (ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ٢٩٨). وقال في **(م ل ج): "**الميم واللام والجيم كلمة. يقال: مَلَجَ الصبيُّ: تناولَ الثَّدي لِلرَّضاع بأدنى فمه" (ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ٣٤٧). أما **(ج ل م)** فـ"الجيم واللام والميم أصلان: أحدهما القَطْع، والآخر جمْع الشيء. فالأوّل جلَمْتُ السَّنَام قطعتُه. والجَلَم معروفٌ، وبه يُقطَع أو يُجَزُّ. والآخر قولهم: أخذت الشيء بجَلَمَتِه أي كلّه. وجَلمةُ الشاة مسلوخَتُها إذا ذهبَتْ منها أكارِعُها وفُصُولها" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٤٦٧). والمتأمل يمكن أن يرد معاني التقاليب الستة كلها إلى معنى عام واحد وهو الجمع؛ فالجمال ما هو إلا اجتماع الخلق واستواؤه وارتواء الوجه، وفي (ل م ج) : ما لمج أي ما طعم مأكلا، ومعنى الجمع متحقق من جمع الطعام بالفم، و(م ج ل) بمعنى التنطف والامتلاء، ومعنى الجمع فيه واضح، فلا انتفاخ أو امتلاء دون تجمع شيء من قيح أو ماء أو نحوه، و(م ل ج) الصبي تناول الثدي للرضاع هو جمعُ فيه مع ثدي أمه، وأما (ج ل م) فقد جعل له أصلين، أحدهما الجمع والآخر القطع، والمتأمل في الآخر يمكن أن

يردّه للأول؛ فالجمع مرحلة سابقة للقطع؛ فإنك ستجمع بين القاطع والمقطوع أولًا قبل التفريق بينهما.

الجذر الثاني: **(ج د ل) وتقاليبه أربعة**- إذ لم يرد جذرا (ل ج د) و(ل د ج)؛ لأنهما غير مستعملين- قال ابن فارس في **(ج د ل)**: "الجيم والدال واللام أصلٌ واحدٌ، وهو من باب استحكام الشيء في استرسالٍ يكون فيه، وامتدادِ الخصومة ومراجعةِ الكلام. وهو القياس الذي ذكرناه. ويقال للزّمام المُمَرِّ جَديل. والجَدْوَل: نهر صغير، وهو ممتدّ، وماؤُه أقْوى في اجتماع أجزائه من المنبطح السائح. ورجلٌ مجدول، إذا كان قَضِيف الخِلْقة من غير هُزَال. وغلام جادِلٌ إذا اشتدّ. والجُدُول: الأعضاء ...، والجادل من أولاد الإبل: فوق الرَّاشح. والدِّرع المجدولة: المحكمة العَمَل. ويقال جَدَلَ الحَبُّ في سُنْبُله: قَوِيَ. والأجدَل: الصَّقر؛ سمِّي بذلك لقوّته. ... ومن الباب الجَدَالة، هي الأرض، وهي صُلْبة. ... والمِجْدل القَصْر، وهو قياسُ الباب. والجَدَال: الخَلال، الواحدة جَدالة، وذلك أنّه صُلْبٌ غير نضيجٍ، وهو في أوّل أحواله إذا كان أخضَرَ" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٤٣٣). وفي **(ج ل د)** قال: "الجيم واللام والدال أصلٌ واحد وهو يدلُّ على قوّةٍ وصلابة. فالجِلْدُ معروفٌ، وهو أقوى وأصلَبُ ممّا تحته من اللحم. والجَلَد صلابة الجِلد. والأجلاد: الجسم؛ ... والمِجْلَد: جِلدٌ يكون مع النّادبة تضرِب به وجْهَها عند المناحة ... والجَلَدُ فيه قولان: أحدهما أن يُسلخ جِلدُ البعير وغيرُه فيُلْبَسُهُ غَيرَه من الدّوابّ ... والقول الثاني أن يُحْشَى جِلد الحِوار ثُمامًا أو غيرَه، وتُعطَفَ عليه أمُّه فترأمَه ... ويقال جَلَّدَ الرّجُلُ جزوره إذا نَزَع عنها جِلدَها. لا يقال سَلَخَ جَزوره، ويقال فرس مجلَّد إذا كان لا يجزع من ضرب السَّوط. ويقال ناقةٌ ذات مجلودٍ إذا كانت قويّةً ... ويقال إنّ الجَلَد من البُعْران الكبار لا صِغارَ فيها. والجَلَد: الأرض الغليظة الصلبة. والجِلاد من الإبل تكون أقلَّ لبَنًا من الخُور" (ابن فارس، ١٩٩١، ١/ ٤٧١). وجاء في **(د ل ج):** "الدال اللام والجيم أصلٌ يدلُّ على سَيرٍ ومَجيءٍ وذَهاب. ولعلَّ ذلك أكثر ما كان في خِفْيَةٍ. فالدَّلَج: سَيْر اللَّيل. ويقال أَدْلَجَ القومُ، إذا قطعوا الليلَ كلَّه سيرًا ... ويقال إنَّ أبا المُدْلِج القُنْفذ، ويزعُمون أنَّ أكثرَ حركتِه باللَّيل. والدَّوْلج: السَّرب. والدَّوْلَج: كِناس الوحشيّ. وهو قياسُ الباب؛ لأنّها يُستخفَى فيها. ثم يُحمَل على الباب، فيقال للذي يأخذ الدَّلو من رأس البئر إلى الحوض: الدَّالج، وذلك المكان المَدْلَج" (ابن فارس، ١٩٩١، ٢/ ٢٩٤). وأما في **(د ج ل)** فـ"الدال والجيم واللام أصلٌ واحد منقاسٌ، يدلُّ على التغطية والسَّتْر. قال أهلُ اللغة: الدَّجْل: تمويهُ الشَّيء، وسُمّي الكذّابُ دجّالًا ... الدَّجّال المموِّه. يقال سيفٌ مُدَجّل، إذا كان قد طُلِيَ بذهبٍ. قال: فقِيل لـه: فيجوز أن يكون الذّهب يسمَّى دَجَّالًا؟ فقال: لا أعرِفُه. ومن الباب الدّجّالة: الجماعة العظيمة تحمل المتاع للتجارة. ويقال دَجَّلْتُ البعير، إذا طلَيته بالقَطِران؛ والبعير مدجَّلٌ. قال ابن دريد: كلّ شيءٍ غطّيته فقد دجَّلتَه. وسُمِّيت دِجلةُ لأنَّها تغطِّي الأرض بالجمع الكثير. ويقال رُفْقَةٌ دَجَّالة، إذا غَطَّت الأرض بزَخْمَتها ... وفي كتاب الخليل: الدّجال: الكذَّاب، وإنَّما دَجَلُه كِذْبه؛ لأنَّه يدجِّل الحقَّ بالباطل" (ابن فارس، ١٩٩١، ٢/ ٣٢٩). إن إعادة الجمع بين معاني التقاليب الأربعة، يدلنا على معنى واحد، وهو القوة والصلابة الذي جعله ابن فارس أصلًا لجذري (ج د ل) و(ج ل د)، وبالملاحظة يمكن ردّ أكثر معاني (د ج ل) إليه، ونلمحه واضحًا في معاني (د ل ج) الذي نسبه إلى سير ومجيء وذهاب، والمتأمل يرى أن المعاني كلها تعود إلى القوة والصلابة؛ فالسير ليلًا قوة، والكناس بيت الوحش قوة له، ومن يحمل الدلو من البئر لا يستغني عن القوة، أما القنفذ فقوة جلده واضحة.

الجذر الثالث: **(س ل م) وتقاليبه ستة**؛ قال ابن فارس في **(س ل م)**: "السين واللام والميم معظم بابه من الصّحّة والعافية؛ ويكون فيه ما يشذُّ، والشاذُّ عنه قليل. فالسّلامة: أن يسلم الإنسان من العاهة والأذَى...ومن الباب أيضًا الإسلام، وهو الانقياد؛ لأنَّه يَسْلم من الإباء والامتناع. والسِّلام: المسالمة ... ومن باب الإصحاب والانقياد: السَّلَم الذي يسمَّى السَّلف، كأنَّه مالٌ أسلم ولم يمتنع من إعطائه. وممكن أن تكون الحجارة سمِّيت سِلامًا لأنّها أبعدُ شيء في الأرض من الفَناء والذَّهاب؛ لشدّتها وصلابتها. فأمّا السَّليم وهو اللّديغ ففي تسميته قولان: أحدهما أنَّه أُسلم لما به. والقول الآخر أنّهم تفاءلوا بالسَّلامة... والسُّلَّم معروف، وهو من السلامة أيضًا؛ لأنَّ النازل عليه يُرْجَى لـه السَّلامة. والسَّلامة: شجر، وجمعها سَلَم. والذي شذَّ عن الباب السَّلْم: الدلو التي لها عروة واحدة. والسَّلَم شجر، واحدته

سَلَمة. والسَّلامانُ شجرٌ. ومن الباب الأول السِّلْم وهو الصُّلح" (ابن فارس، ١٩٩١، ٣/ ٩٠). وجاء في **(س م ل)**: "السين والميم واللام أصلٌ يدلُّ على ضعفٍ وقلّة. من ذلك السَّمَل، وهو الثَّوْب الخَلَق. ومنه السَّمَل: الماء القليل يَبقى في الحوض ... وسَمَّلت البئر: نقَّيتها. وأما الإسمال، وهو الإصلاح بين النَّاس، فمن هذه الكلمة الأخيرة، كأنَّه نَقَّى ما بينهم من العَداوةِ" (ابن فارس، ١٩٩١، ٣/ ١٠٢). وورد **(م ل س)** "الميم واللام والسين أصلٌ صحيح يدلُّ على تجرُّدٍ في شيء، وألاّ يَعْلَقَ به شيء، فهو أملَسُ. ويقال للرّجُل الذي لا يَلْصَق به ذمٌّ: هو أملَسُ الجِلد ... وأرضٌ أمالِيسُ: لا نباتَ بها ... ومنه المَلْس: السَّوق الشَّديد، أي إنَّه يمضي حتى لا يمكن أن يُتعلَّقَ به" (ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ٣٥٠). وجاء في **(م س ل)** أن "الميم والسين واللام. يقولون: المَسَل، والجمع مُسْلاَنٌ: خدٌّ في الأرض ينقاد ويستطيل. وأمّا المسيل فالميم فيه زائدة، وهو من باب السين. ومُسالاَ الرّجُل: جانبا لَحييه، الواحد مُسَال، يكون هذا مِن أسِيل فهو مُسَالٌ. فإن كان كذا فمكانُه غير هذا" (ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ٣٢١)، وفي **(ل م س)** ورد أن "اللام والميم والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تطلُّبِ شيء ومَسيسِه أيضاً. تقول: تلمّست الشّيءَ، إذا تطلَّبْتَه بيدك. قال أبو بكر بن دريد: اللّمس أصلُه باليد ليُعرَف مَسُّ الشّيء، ثم كثُرَ ذلك حتَّى صار كلُّ طالب مُلتمِسا. ولَمَسْت، إذا مَسِسْتَ. قالوا: وكلُّ مَاسٍّ لامس. قال الله سُبحانه: ﴿أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (النساء: ٤٣)، قال قومٌ: أُريد به الجماع ... واللّمَاسَة: الطَّلِبةُ والحاجة..." (ابن فارس، ١٩٩١، ٥/ ٢١٠). وأما **(ل س م)**؛ فالسين عنده مبدلة من الزاي (ابن فارس، ١٩٩١، ٢/ ٢٤٦). والمتأمل في معاني (س ل م) وتقاليبها سيردها إلى معنى السلامة والانقياد والمصاحبة، ففي (س ل م) صرح بمعنى السلامة والانقياد، وفي (س م ل) الماء القليل يبقى في الحوض وفي ذلك مصاحبة، وتنقية البئر دليل على السلامة والإصلاح بين الناس يفضي إلى سلامة قلوبهم وتصاحبهم، والثوب الخلق طول بقائه عند صاحبه أسفر عن لينه، أما معاني جذر (م ل س) فـ"أصلٌ صحيح يدلُّ على تجرُّدٍ في شيء، وألاّ يَعْلَقَ به شيء" وهذا هو معنى السلامة والبراءة، وهو متحقق في أكثر ما ذكر من معان. أما (م س ل) فصرح فيها بمعنى الانقياد، و(ل م س) عنده هو "تلمّست الشّيءَ، إذا تطلَّبْتَه بيدك. قال أبو بكر بن دريد: اللّمس أصلُه باليد ليُعرَف مَسُّ الشّيء على هذا المعنى للتحقق من سلامته وصلاحيته للطلب ومن ثم المصاحبة. وذكر ابن جني في معنى تقاليب (س ل م) أنها تدل على "الإصحاب والملاينة" (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٣٩) وليس كلام ابن جني ببعيد عن معاني ابن فارس فإن سلامة الشيء تفضي إلى مصاحبته.

الجذر الرابع: **(ت خ م)** وتقاليبه، وقد قال ابن فارس في **(ت خ م)**: "التاء والخاء والميم كلمة واحدة لا تتفرَّع. التُّخوم: أعلام الأرض وحدودها"(ابن فارس،١٩٩١، ١/ ٣٤٢)، ولم يذكر من تقاليبها إلا (خ ت م)، وقد قال في معنى **(خ ت م)**: "بلوغ آخر الشيء" وذكر منه ختْم العمل، وختم القارئ السورة، وعدّ الختم بمعنى الطبع على الشيء، داخل في المعنى العام؛ معللًا ذلك بأن الطبع على الشيء لا يكون إلا بعد بلوغ آخره، والنبيّﷺ خاتم الأنبياء لأنه آخرهم، وختام المشروب آخره (ابن فارس،١٩٩١، ٢/ ٢٤٥). ولا يخفى أن المعنى العام لهما يدور حول بلوغ آخر الشيء.

الجذر الخامس: **(ث م ل) وتقاليبه** التي دارت حول الاختلاط في أخذٍ في بعض التقاليب، والأخذ في بعضها الآخر، فـ**(ل ث م)** في المقاييس "أصيل يدل على مصاكَّة شيء لشيء أو مضامَّته له" وهنا ابن فارس يجعل المصاكّة والمضامّة أصلًا لمعنى هذا الجذر، فيتحقق في الأول معنى الأخذ وفي الآخر الاختلاط في أخذ، فمن معاني الأخذ لثم البعير الحجارة بخفِّه، ومن الآخر اللِّثام الثوب الذي تغطى به الشفة، وتقبيل الرجل زوجته (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ٢٣٤)، وفي**(م ل ث)** ذكر أنها كلمة واحدة وهي: "أتيته مَلَثَ الظلام، أي اختلاطه" (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ٣٤٧)، وأما **(ث م ل)** فأكثر معانيها تدور حول الاختلاط في أخذ، فكل ثَمِيلَة بقية وهي ما يبقى في الكرش من علف، والثُّمْلة بقية الماء وسميت بذلك لأن الأبل تأتي فتشرب منها وذلك الأخذ، والثُّمال: السمُّ الـمُـنْقَـع، وهو اختلاط يرجو واضعه أخذه، والثَمِل: السكران لأن بقية الشراب أسكرته وخثَّرته، وفي هذا المعنى اختلاط وأخذ فالمسكر خالط عقل السكران حتى أخذ وعيه (ابن فارس،١٩٩١، ١/ ٣٨٩)، وفي **(ث ل**

م) جعل ابن فارس لها أصلاً واحداً هو، تشرم يقع في طرف الشيء، كثلمة الإناء. وجعل الخلل ثلمة، والتشرم يأخذ ويسلب رونق المُتثلِّم. وفي **(م ث ل)** جعل الأصل يدور حول مناظرة الشيء للشيء وشبهه فيه، وجاء في المادة: مثّلَ بالقتيل: جدّعه أي سلبه كمال جسده وذلك أخْذ، والـمِثال الفراش؛ لأنه يماثل ما فوقه وما تحته، وهذا اختلاط، وفلان أمثل قومه: أقربهم للخير والصلاح (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ٢٩٦)، أي: أكثرهم مخالطة له، فيأخذون منه طلبتهم، وفي المادة المَثُلات وهي النازلة تنزل بالإنسان، فتُجعل مثالاً يُـنزجر به ويرتدع غيره، وفي هذا المعنى أخذ لراحة الإنسان بعد مخالطة، وأما **(ل م ث)** فمهملة عنده وكذلك هي في أكثر المعاجم.

الجذر السادس: **(ج ب ل)** ودارت تقاليبه الستة حول التجمع في ارتفاع في اثنين من التقاليب، والتجمع في اثنين، والارتفاع في الآخرين، فـ**(ج ب ل)** في المقاييس تدور حول التجمع في ارتفاع، ومن ذلك: الجبل، والجماعة العظيمة، والجَبَلَة والجَبْلة ناقة عظيمة السنام، والمرأة العظيمة الخلق جَبَلَة أيضا (ابن فارس،١٩٩١، ١/ ٥٠٢)، ونلمح معنى التجمع والارتفاع في **(ل ج ب)** فيقال للجيش: ذو لجَب، وللبحر ذو لجَب: إذا سمع اضطراب أمواجه (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ٢٣٦)، ففي كثرة الجيش وتجمع الأمواج ما يدعو إلى رفع الأصوات وتداخلها. وعلى معنى التجمع تدور **(ج ل ب)** والجُلْبة القِشْرة على الجرح إذا برأ، وهي أيضًا جلدة توضع فوق القتب، والقشرة دم تجمع ثم يبس، ومعنى الجلدة قريب من أخيه، والجُـلب سحاب رقيق (ابن فارس،١٩٩١، ١/ ٤٦٩)، وفي **(لَ ب ج)** يقال للحيّ إذا نزل واستقرّ مكانه: حيٌّ لَبيج، واللُّبْجة: حديدة ذات شعب، ومعنى التجمع متحقق فيها (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ٢٢٨). وأما **(ب ل ج)** فعند ابن فارس وضوح الشيء وإشراقه، وهذا لا شك فيه ارتفاع وهذا ظاهر في انبلاج الصبح والحق، ولمن تباعدت حواجبه ولم تقترن (ابن فارس،١٩٩١، ١/ ٢٩٦)، وفي **(ب ج ل)** ذكر أن أحد معانيها الشيء العظيم، وذلك قولهم للرجل العظيم: بَـجَال وبَجِيل، والبُجْل البُهْتان العظيم. وفي هذين المعنيين ارتفاع، الأول: في المكانة، والثاني: في المقدار، وأما المعنى الثاني فعِرق وضّحه ابن منظور بأنه عرق غليظ في الرِّجل (ابن منظور،١٩٨٨، ١/ ٣١٩) ووضعه ابن فارس في باطن الذراع وهو ارتفاع أيضًا (ابن فارس،١٩٩١، ١/ ١٩٩)، ويلاحظ أن التقاليب الستة كلها مستعملة.

الجذر السابع: **(ج ر د)** وتقاليبه الأربعة درات حول البدوّ والظهور؛ فـ**(ج ر د)** تدل عند ابن فارس على بدوّ ظاهر الشيء دون أن يستره ساتر، وجعل منها تجرد الرجل من ثيابه، و كذلك جريد النخل لأن خوصها جُرِّد عنها، والأرض الجرداء التي لا يسترها شيء من نبات ونحوه، والرجل الجارود المشؤوم فكأنه يجرُد ويحتّ، والجراد سميت بذلك لأنها تجرد الأرض(ابن فارس،١٩٩١، ١/ ٤)، وأما**(ج د ر)** فجعله أصلين: الأول الحائط، ولا يخفى بدوه وستره ما خلفه، والآخر: ظهور الشيء من نبات أو نحوه، وهو أيضًا أثر الكدم في ظهر الحمير (ابن فارس،١٩٩١، ١/ ٤٣١)، و**(ردج)** ليس فيها إلا كلمة واحدة، وهي(الرَّدَج) وتعني: ما يلقيه الـمُهر من بطنه عند ولادته، ومعنى الظهور متحقق فيه (ابن فارس،١٩٩١، ٢/ ٥٠٧)، وجعل في **(ر ج د)** كلمة أيضًا، فالإرجاد: الإرعاد(ابن فارس،١٩٩١، ٢/ ٤٩٦)، ومادة (ر ع د) عنده معناها، الحركة والاضطراب(ابن فارس،١٩٩١، ٢/ ٤١١)، والظهور واضح فيما كان فيه حركة واضطراب.

الجذر الثامن: **(ح س ف)** وتقاليبه الخمسة دارت في المقاييس حول الإزاحة والتحول، فـ**(ح س ف)** شيء يتقشر عن شيء ويسقط، ومنها، الـحُسافة وهو ما سقط من تمر و ثمر، ومنه تفتت الشيء من اليد (ابن فارس،١٩٩١، ٢/ ٥٦) وأما**(س ف ح)** عنده فإراقة شيء، مثل الماء(ابن فارس،١٩٩١، ٣/ ٨١)، وقال عن معنى **(س ح ف):** إنها إزاحة شيء عن آخر وكشفه، مثل كشط الشعر عن الجلد حتى لا يبقى منه شيء، والسَّحيفة المطرة تجرف ما كان في طريقها، والسحيفة أيضا طرائق اللحم الملتصقة بالجلد، سميت بذلك لأنها قد تكشط (ابن فارس،١٩٩١، ٣/ ١٣٩)، وذكر أن **(ف س ح)** تعني الاتساع، ومن ذلك تفسّحت في المجلس (ابن فارس،١٩٩١، ٤/ ٥٠٣)، والتفسح يكون بالتزحزح عن المكان، وجعل **(ف ح س)** للَحْس الشيء عن اليد باللسان (ابن فارس،١٩٩١،

٤/ ٤٧٨)، وفي هذا إزاحة، وأما **(ح ف س)** فليست عنده بأصل (ابن فارس،١٩٩١، ٢/ ٨٦).

الجذر التاسع: **(ن ك ع)** وتقاليبه الأربعة المستعملة عند ابن فارس قد دارت حول معنى التضاغط والتقبض، مع الدلالة على الحمرة في بعضها؛ فجعل لـ**(ن ك ع)** أصلين، الأول: حبس وردّ، وجعل منه: نكعه حقه أي حبسه عنه، وتأتي بمعنى دفعه، كالدفع بالسيف ونحوه، أو ردّه عن حاجته، والمرأة القصيرة: نَكوع، كأنها حُبِست عن الطول، ورجل نكعة: محبوس، والحبس والمنع فيهما تضاغط وتقبض، والجنس الآخر: لون من الألوان وهو الحمرة وجعل منه: شَفَة نَكِعَة أي شديدة الحمرة (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ٤٧٨)؛ وسبب ذلك كثرة دم باطنها (الألوسي،١٩٢١)، ومعنى التضاغط واضح هنا، وجعل ابن فارس **(ع ك ن)** تدور حول التضاغط والتقبض، فمنها الطيّ في البطون، وتعكّن الشيء إذا تراكم فوق بعضه، و النَّعم (الأنعام)العَكَنان، الكثير المجتمع (ابن فارس،١٩٩١، ٤/ ١٠٢)، وجعل لـ**(ع ن ك)** أصلين، الأول: لون من الألوان وهو الحمرة، والآخر: الـمُعْتَنِك من الإبل الذي يشتد عليه الرمل فيبرك ويحبو، ومنه العِنْك وهو الباب، وعنكت الباب: أغلقته، والعَـــنْك من الليل ظلمة الليل التي تسد باب الضوء، ويقالَ: عَنك اللبن، إذا تخَثر، (ابن فارس،١٩٩١، ٤/ ١٦٤). وتدل معاني المادة على التضاغط مع الحمرة، وأرجع معنى تقليب **(ك ن ع)** إلى التشنج والتجمع والتقبض، ومنه كنع الأصابع أي تقبضها، ومنه تكنع فلان بفلان إذا قبض عليه بكفه، ويقال: كَنَعتْ العُقاب إذا ضمت جناحيها لتنقض، ومنه كَنع فلان إذا لان، وعنده أن ذلك تقبض وتجمع (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ١٤٢).

الجذر العاشر: **(ك ث ر)** وورد عند ابن فارس في تقليبين فقط **(ك ث ر)** و**(ك ر ث)**، ويدل معناهما العام على الكثرة والازدياد، وأما في **(ك ث ر)** فصرح بدلالته على خلاف القلة، ومنه كثرة الشيء، والكوثر: الرجل المعطاء، والغبار كوثر لكثرته (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ١٦٠). وفي **(ك ر ث)** ذكر أن كرثه الأمر أي: بلغ منه المشقة (ابن فارس،١٩٩١، ٥/ ١٧٥) والكثرة بينة في هذا المعنى.

ففيما ذكرنا من أمثلة أمكنا رد معاني جذور ابن فارس بتقلباتها إلى معنى واحد على طريقة ابن جني، ورأينا من خلال الأمثلة السابقة كيف أن ابن فارس كاد أن يلامس طريقة ابن جني دون أن يطبقها، ولو فعَل، لتحققت له وحدة الأصول بدلًا من تعددها، إذ بلغت جذوره المتعددة الأصول سبعًا وسبعين وأربعمائة جذر (جبل، ٢٠٠٣، ص٤٦).

لقد كان الأصل الذي تنبثق منه المعاني الفرعية واضحًا مذكورًا لدى ابن فارس، وقد يكون أصلًا حسيًّا كقوله في (ب ق ل): "الباء والقاف واللام أصل واحد، وهو من النبات، وإليه ترجع فروع الباب كله" (ابن فارس،١٩٩١، ١/ ٢٧٤)، أو أصلًا مجردًا كقوله في (و ع س): "الواو والعين والسين: أصل يدل على سهولة في شيء" (ابن فارس، ١٩٩١، ٦/ ١٢٦)، وهذا هو أسّ نظريته، حتى إنه سماها الأصول، وكان يصدّر كل جذر بذلك الأصل، وأما عند ابن جني فتواجهنا في الاشتقاق الأكبر مشكلة الأصل، فالتقاليب الستة لابد أن يكون لها أصل تتفرع منه حتى تعدّ من الاشتقاق، ولكن هذا منتفٍ، فهل يعول على كثرة الاستعمال ليكون الأكثر استعمالًا هو الأصل للأقل؟ وهل يكون المستعمل أصلًا للمهمل؟ يجعل ابن جني كثرة الاستعمال مقدّمًا على القياس في (الخصائص) قال: "إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله" (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٢٥)، ويبدو أن ابن فارس ليس ببعيد عنه، فقد أشار إلى انعدام أصل الكلمات قليلة الاستعمال (أحمد، ٢٠١٢، ص١٥٨)، وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الكثرة معيار للأصالة (المغربي، ١٩٠٨، ص٥)، فتكون الكلمة الأكثر استعمالًا هي الأصل، والأقل استعمالًا هي الفرع (الرمالي، ٢٠٠٢، ص١٤)، وهذا يقودنا إلى شيء آخر وهو إعراض مبتكري طريقة التقليبات في المعاجم بدءًا من الخليل وكلّ من اقتفى أثره، عن ردّ هذه التقليبات إلى معنى عام، وفي نظري أنهم لو قاموا بذلك للزمهم ترتيب معاجمهم ترتيبًا موضوعيا، وتحولت المعاجم من لفظية إلى موضوعية، مما يفقدهم ضبط الجذور وحصرها في مكان واحد حتى لا يفوت منها شيء، والدراسات اللغوية الحديثة تميل إلى قيام الاشتقاق على مجرد العلاقة بين الكلمات، لا على وجود أصل وفرع (الحديثي، ١٩٦٥، ص٢٥٧)، إذًا يلتقي ابن فارس في أصوله المجردة التي غلبت على أصوله الحسية (جبل، ٢٠٠٣،

ص٤١) مع فكرة ابن جني؛ لأن أصوله مجردة أيضا.

وهناك لفتة جديرة بأن يدقق فيها، وهي قول ابن جني: "ذلك لا يكون في كل اللغة" فهل يقصد لا يكون في المعاني الجزئية داخل كل تقليب، أم أن بعض التقاليب لا ينطبق عليها المعنى؟ إن سكوته عن بعض المعاني المعجمية التي لم تتسق مع نظريته في بعض المعاني الداخلية للتقليبات يشي بأنه يقصد المعنى الأول، وهنا يلتقي مع ابن فارس الذي يخرج أحيانًا بعض المعاني من المعنى العام للجذر إذا رأى عدم اتساقها معه كما في (أ ط ر) "الهمزة والطاء والراء أصل واحد، وهو عطف الشيء على الشيء أو إحاطته به ... وقد شذّت من الباب كلمة واحدة، وهو الأطير، وهو الذّنْب" (ابن فارس،١٩٩١، ١/ ١١٣)، إن قبول خروج بعض المعاني عن معنى الجذر العام عند ابن فارس يستلزم قبول مثله عند ابن جني أيضا، وذلك "أن صحة النظرية تتحقق بوجود شطر من المعنى العام، أو صورة منه في دلالة كل تقليب" (جبل، ٢٠١٢، ص٢٦٠).

لقد غيّر بعض الباحثين اسمي الفكرتين، فسميت فكرة ابن فارس الدلالة المحورية والمعنى المحوري (جبل، ٢٠١٢، ص١٨٨) بسبب تعارض اسمها (المقاييس) مع الأصل الصرفي(القياس)، وسميت فكرة ابن جني بعدد من الأسماء منها: الاشتقاق التقليبي، والاشتقاق الكبير، والقلب المكاني، والاشتقاق الكُبَار، والقلب اللغوي (أمين، ٢٠٠٠، ص ٣٧٣؛ شاهين، ٢٠٠٩، ص٨٨؛ حماد،٢٠٠٧، ص٢٥٣؛ خسارة، ١٩٩٧)، ومن سماها بذلك مثّل لها بـ(جبذ وجذب) وهي ليست كذلك؛ لأن القلب يحتفظ بالمعنى، وهو بين تقليبين فقط، وأما الاشتقاق الأكبر فبين ستة تقاليب ولكل تقليب معناه الخاص. والحق أنه يجب الإبقاء على اسمي الفكرتين كما سماهما صاحباهما، وبخاصة إن ابن جني قد وصف اسم فكرته بأنه: "لقب مستحسن" (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٣٥)؛ ولأن اسم الفكرة ملك فكري لصاحبه، والغريب أن هناك من رفض فكرة ابن جني وفي الوقت نفسه غير اسمها -وقد تقدم- (الصالح، ١٩٦٠، ص١٨٧) ورأى أحد الباحثين أن تغيير اسم الفكرة الذي وضعها صاحبها بلبلة فكرية تسبب الخلط والاضطراب دون فائدة (نجا، ٢٠٠٨، ٢/ ٨٥).

ونخلص من كل ما سبق إلى ما يأتي:

- يجري ابن فارس وابن جني، في المضمار نفسه وهو دوران المعنى في الجذر الثلاثي فقط، غير أن ابن فارس رام تخصيص المعنى فأسس لعلم التأصيل في العربية من خلال معجمه المقاييس (الحمزاوي، ١٩٩٨)، أما ابن جني فوسع المعنى.

-كان الأصل الاشتقاقي عند ابن فارس مرة متحدًا ومرة متعددا، ومرة ماديًا ومرة مجردا، وأما ابن جني فأصله مجرد متحد.

-لا تتحقق الفكرتان بصورة كاملة في اللغة (جبل، ٢٠٠٣، ص٣١) ولذلك أكمل ابن فارس فكرته فيما زاد عن ثلاثة بالنحت، وردّ بعض الجذور إلى أصول عديدة، وهذا يؤثر على اطراد الفكرة، وأما ابن جني فصرح بعدم اطرادها وأقفل الباب؛ لأنه لم يودعها معجماً.

- يلتقي ابن فارس مع ابن جني في قيام فكرتيهما على الأصل الدلالي، إذ يعرّف بعض الباحثين المقاييس بالمعنى المشترك لكل صيغ الأصل الواحد (قدور، الشب،١٩٩٨؛ خورشيد، ٢٠١١)، غير أن ابن فارس جعل معاني الكلمات وتشعبها وتفرعها أساسًا لفكرته، على حين بحث ابن جني عن الأسرة اللغوية (التقليبات) وتولد ألفاظها (المغربي، ١٩٣١).

- لقد اجتمع ابن فارس وابن جني في الابتكار الدلالي، فيعد ابن جني مكتشفًا فكرته إذ لم تعرف قبله بهذا الشكل، وأما ابن فارس فمطور للجانب الآخر من الفكرة؛ لتداول العلماء فكرته سابقًا، والمطوِّر مبتكر، ولو استعمل ابن فارس طريقة ابن جني لانتظمت أصوله ولم تتعدد، ولو استعمل ابن جني طريقة ابن فارس لحدد الأصل بناء على كثرة الاستعمال كما يرى.

- رجّح البحث- بتطبيقات العلماء، وبتطبيقاته الخاصة- صحة الفكرتين، وأن عدم اتساق المعنى قد يعود إلى البعد الزمني.

- من ردّ نظرية ابن جني لم ينظر في الأسّ الذي قامت عليه فكرة النظرية، لقد نبعت فكرة الاشتقاق الأكبر من الأصوات وليس المعاني، ولذلك لم يصرف ابن جني وقته في البحث عن أصل الجذور، وإنما يهمه تردد الصوت نفسه،

الذي يعطي معنى ثابتًا يدور معه في التقاليب (الراجحي، ١٩٩٠، ص١٦٤؛ مجاهد، ٢٠٠٩، ص٢٤٨)، وأما ابن فارس فنبعت فكرته من المعنى، ولذلك راح يبحث عنه، بدليل أن تتمة نظرية ابن فارس دلالية فقط(النحت) وأما ابن جني فمتصلة بالأصوات، إذ قد أردف باب الاشتقاق الأكبر بثلاثة أبواب صوتية، وهي: الادغام الأصغر، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وإمساس الألفاظ أشباه المعاني. (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٤١-١٨٠).

- اعتدّ ابن فارس بمقاييسه ووظفها - كما مرّ- في معجمه، وأما ابن جني فصرف النظر عن الاشتقاق الأكبر بقوله: "واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة" (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ١٤٠)، مع إن إطالة النظر في الاشتقاق الأكبر يؤدي إلى فوائد عديدة منها: التأكيد على بعض موضوعات فقه اللغة،كالإبدال اللغوي، والسلاسل الصوتية الممنوعة عربيا، والتعريب.

وختامًا يوصي البحث المجامع اللغوية بعدم إغلاق باب سعة ساقه الله إلى العربية، لمجرد اختلاف آراء العلماء فيه، بل يفيد منه في تفتيق المعاني، واستيلاد الألفاظ بإزائها، مفيدًا من هاتين الفكرتين في دوران المادة حول معنى عام، وأن يوجَّه البحث فيهما من جهة صحتهما في اللغة واطرادهما، إلى جهة توظيفهما.

قائمة المصادر و المراجع

ابن الأثير، ضياء الدين. (١٣٨١). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*. ت: أحمد الحوفي، بدوي طبانة. القاهرة: دار نهضة مصر.

أحمد، عبد العباس. (٢٠١٢). *نظرية الأصول عند ابن فارس*. (ط١). أبو ظبي: معالم.

الأزهري، أبو منصور، *تهذيب اللغة*. ت: عبد السلام هارون وآخرين. المؤسسة المصرية العامة. الدار المصرية.

الأصفهاني، الحسين. (١٤١٢). *المفردات في غريب القرآن*. (ط١). ت: صفوان الداودي. دمشق، بيروت: دار القلم، الدار الشامية.

الأصفهاني، الحسين بن محمد. *المفردات في غريب القرآن*. ت: محمد كيلاني. بيروت: دار المعرفة.

الأصمعي، عبد الملك. (١٩٩٤)، *اشتقاق الأسماء*. (ط٢) ت: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الألوسي، محمد (١٩٢١). رسالة الألوان. *مجلة المجمع العلمي العربي*، مجلد١ (٣). ٧٦-٨٣.

أمين، عبد الله. (٢٠٠٠)، *الاشتقاق*. (ط٢). القاهرة: مكتبة الخانجي.

أنيس، إبراهيم. (١٩٩٥)، *الأصوات اللغوية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو.

أنيس، إبراهيم. (١٩٧٨)، *من أسرار اللغة*. (ط٦) القاهرة: مكتبة الأنجلو.

باشا، أحمد تيمور. (٢٠٠٣)، *أسرار العربية*. القاهرة: دار الآفاق العربية.

البريدي، أحمد. (٢٠٠٥)، *الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن*. (ط١). الرياض: مكتبة الرشد.

البقاعي، برهان الدين. (١٩٨٤)، *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

التفتازاني، مسعود بن عمر. (٢٠١٠)، *مختصر المعاني مع الحاشية لحمد حسن*. (ط١). كراتشي: مكتبة البشرى.

التميمي، صبيح. (٢٠٠٣). *دراسات لغوية*. (ط١). عمان. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

ابن تيمية، تقي الدين. *التفسير الكبير*. ت: عبد الرحمن عميرة. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن تيمية، تقي الدين. (١٩٩٥). *مجموع الفتاوى*. ت: عبد الرحمن قاسم. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.

جبل، عبد الكريم محمد. (٢٠٠٣)، *الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة*. (ط١). دمشق: دار الفكر العربي.

جبل، عبد الكريم محمد. (١٩٩٧)، *في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جبل، محمد حسن. (٢٠١٢)، *علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيا*. (ط٣). القاهرة: مكتبة الآداب.

الجرجاني الشريف. (١٩٦٦)، *الحاشية على الكشاف*. مصر: مكتبة مصطفى البابي.

الجنابي، سيروان. (٢٠٠٩). الاشتقاق عند ابن جني دراسة تحليلية. *مجلة مركز دراسات الكوفة*، مجلد١. (١٣). ٢٢٣-٢٣٦.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٠). *الخصائص*. (ط٤)، ت: محمد النجار. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

الجوزية، ابن القيم. (١٤١٠)، *تفسير القرآن الكريم*. (ط١) ت: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف إبراهيم رمضان. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجوزية، ابن القيم. (٢٠٠٣). *مدارج السالكين*. (ط٧). ت: محمد البغدادي. بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوهري، إسماعيل. (١٩٨٤). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. (ط٣) ت: أحمد عطار. بيروت: دار العلم للملايين.

الحديثي، خديجة. (١٩٦٥)، *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*. (ط١). بغداد: مكتبة النهضة، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

حماد، محمد. (٢٠٠٧). *الثروة اللفظية في اللغة العربية*. (ط١). الرياض: دار النشر الدولي.

الحمزاوي، محمد. (١٩٩٨). ابن فارس وأسس المعنى. *مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة*، العدد (٨٢). ١٢٣-١٣٥.

أبو حيّان، محمد. (١٩٩٣). *تفسير البحر المحيط*. (ط١) ت: عادل عبد الموجود وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية.

خان، محمد. (٢٠١٢). *العلم الخفاق من علم الاشتقاق*. (ط١) ت: أحمد تمام، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

خسارة، ممدوح. (١٩٩٧). الاشتقاق التقليبي وأثره في وضع المصطلحات. *مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق*. مجلد٧٢ (٤). ٦٩٩-٧٠٨.

خورشيد، عبد الله. (٢٠١١). التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس٣٩٥هـ دراسة تحليلية. *مجلة سرّ من رأى*، مجلد٧ (٣٥). ١٧٦-١٩٢.

بن خويا، فاطمة، إدريس، برماتي. (٢٠١٤). الاشتقاق ودلالته في مؤلفات السادة الحنابلة: ابن قيم الجوزية أنموذجا. *مجلة الحقيقة*، العدد (٢٨). ٣٢٧-٣٥١.

الداية، فايز. (١٩٨٥). *علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية*. (ط١) دمشق: دار الفكر.

ابن دريد، أبو بكر. (١٩٨٧). *جمهرة اللغة*. (ط١) ت: د. رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين.

الدينوري، ابن قتيبة. (١٩٧٧). *غريب الحديث*. (ط١) ت: عبد الله الجبوري. بغداد: مطبعة العاني.

الراجحي، عبده. (١٩٩٠). *فقه اللغة في الكتب العربية*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الرازي، فخر الدين (١٤٢٠) *التفسير الكبير= مفاتيح الغيب*. (ط٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ربيع، عبد الله وعلام، عبد العزيز، *في فقه اللغة*. (ط١) الحسين: المكتبة التوقيفية.

الرمالي، ممدوح. (٢٠٠٢). *الاشتقاق والمشتقات*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الرماني، علي. (١٩٨٤). *رسالتان في اللغة، ١- منازل الحروف ٢- رسالة الحدود*، ت: إبراهيم السامرائي، عمان: دار الفكر.

زاده، شيخ، (١٩٩٩). *حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي*. (١) ت: محمد شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزَّبيدي، محمد مرتضى. *تاج العروس من جواهر القاموس*. ت: عبد السلام هارون وآخرين. طبعة الكويت.

الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٩٣)، *تفسير رسالة أدب الكتّاب*. (ط١). ت: عبد الفتاح سليم. القاهرة، معهد المخطوطات العربية.

الزركشي، بدر الدين (١٩٩٢). *البحر المحيط في أصول الفقه*. (ط٢). ت: عبد القادر العاني الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الزمخشري، محمود. *أساس البلاغة*. ت: أ. عبد الرحيم محمود، بيروت: دار المعرفة.

الزمخشري، محمود. (١٤٠٧). *الكشاف عن حقائق غوامض التنـزيل*. (ط٣). بيروت: دار الكتاب العربي.

الزيدي، گاصد ياسر. (١٩٨٧). *فقه اللغة العربية*، وزارة التعليم العالي: جامعة الموصل.

السامرائي، فاضل. (٢٠١٦). *الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري*. بيروت: دار ابن كثير.

الساريسي، عمر. (٢٠٠١). الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة. *مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة*، العدد (٥٢). ٢٢٢-٢٣٩.

السراج، أبو بكر. *رسالة الاشتقاق*. ت: محمد الدرويش، مصطفى الحدري.

السكاكي، يوسف. (١٩٨٧). *مفتاح العلوم*. (ط٢). ت: نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو سليمان، صادق. (١٩٩٢-١٩٩٣). أنواع الاشتقاق في العربية بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نقدية. *مجلة جامعة بيت لحم*. العدد (١١-١٢). ١٣١-١٦١.

سيبويه، أبو بشر. *كتاب سيبويه*. ت: عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب.

ابن سيده، علي. (١٩٥٨). *المحكم والمحيط الأعظم*. (ط١) ت: مصطفى السقا وآخرين. معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

ابن سيده، علي. *المخصص*، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

السيوطي، جلال الدين. (١٩٨٧). *الأشباه والنظائر في النحو*. ت: عبد الإله نبهان. دمشق: مجمع اللغة العربية.

السيوطي، جلال الدين. (١٩٨٧). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، ت: محمد جاد المولى وآخرَيْن، بيروت: المكتبة العصرية.

شاهين، توفيق. (٢٠٠٩)، *عوامل تنمية اللغة*. (ط٣). القاهرة: مكتبة وهبة.

الشيباني، أبو عمرو. (١٩٧٤). *الجيـم*. ت: إبراهيم الأبياري. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

الصاحب، إسماعيل. (١٩٩٤). *المحيط في اللغة*. (ط١). ت: محمد آل ياسين. بيروت: عالم الكتب.

الصالح، صبحي. (١٩٦٠)، *دراسات في فقه اللغة*. (ط١٠). بيروت: دار العلم للملايين.

أبو صالح، محمد عوض، عدنان. (١٩٩٠)، *مقدمة في الإحصاء*. (ط١). مركز الكتب الأردني.

الصغاني، الحسن (١٩٧٨). *العباب الزاخر واللباب الفاخر*. (ط١) ت: فير حسن. المجمع العلمي العراقي.

الصَّغاني، الحسن (١٩٧٩). *العباب الزاخر واللباب الفاخر*، ت: محمد آل ياسين، العراق: دار الرشيد للنشر.

الصفدي، صلاح الدين. (١٩٩٨). *الشعور بالعور*. (ط١). ت: عبد الرزاق حسين. عمّان: دار عمار.

طرزي، فؤاد. (٢٠٠٥). *الاشتقاق*. (ط١). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

عبد الصمد، زياد. (٢٠١٣). نظام التقليب وأصل المعنى دراسة تطبيقية لـ(ح ر ب) في القرآن الكريم. *مجلة الأستاذ ببغداد*، مجلد١ (٢٠٧). ١٣٣-١٤٨.

عبد الله، يسري. (١٩٩١). *معجم المعاجم العربية*. (ط١). بيروت: دار الجيل.

العبودي، محمد. (١٤٢٣). *كلمات قضت معجم بألفاظ اختفت من لغتنا الدراجة أو كادت*. الرياض: دارة الملك عبد العزيز.

العبيدي، رشيد. (٢٠٠٤). *العربية والبحث اللغوي المعاصر*. بغداد: المجمع العلمي.

عدمان، عزيز. (٢٠١٢). الاشتقاق الأكبر بين لطف التفسير وتعسف التأويل. *مجلة الفكر بالكويت*، العدد (٤١). ٧-٤٢.

العسقلاني، ابن حجر. (١٤١٥). *الإصابة في تمييز الصحابة*. (ط١). ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.

بن عياد، فتيحة. (٢٠١٥). الاشتقاق في المعجمات العربية دراسة دلالية تطبيقية لمادة (ع ل م) و (ع م ل). *مجلة رفوف*، جامعة أدرار. العدد (٨).٢٤١-٢٦٤.

عيسى، سعد. (٢٠١٢). الأصول الدلالية لصور المادة المعجمية في معجم العين دراسة مقارنة مع معجم مقاييس اللغة. *مجلة دراسات البصرة*، العدد (١٤). ٢١-٣٤.

العلايلي، عبد الله. (١٩٩٧). *مقدمة لدرس لغة العرب*. (ط٢). بيروت: دار الجديد.

العلوي، عبدالله. (١٢٣٣هـ) *نشر البنود على مراقي السعود*، المغرب، الإمارات: صندوق إحياء التراث.

عمر، أحمد مختار. (١٩٩٨). *علم الدلالة*. (ط٥). القاهرة: عالم الكتب.

ابن فارس، أحمد. (١٩٩١). *معجم مقاييس اللغة*. (ط١) ت: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل.

ابن فارس، أحمد (١٩٨٤). *مجمل اللغة*. (ط١) ت: زهير سلطان. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفخراني، أبو السعود (١٩٩٩). *في فقه العربية*. (ط٣).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. *العـين*، ت: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.

الفيروزآبادي، مجد الدين (١٩٩٣). *القاموس المحيط*. (ط٣) ت: مكتب تحقيق التراث. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفيومي، أحمد. (١٩٨٧). *المصباح المنير*، بيروت: مكتبة لبنان.

قاسم، رياض. (١٩٨٧). *المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق*. (ط١). بيروت: دار المعرفة.

قدّور، أحمد، الشب، سماح. (١٩٩٨). الاشتقاق في مقاييس اللغة لابن فارس. *مجلة بحوث جامعة حلب*. العدد (٣٦). ١٠-٢٣.

قدّور، أحمد محمد (١٩٩٣). *مدخل إلى فقه اللغة العربية*. (ط١). بيروت: دار الفكر العربي.

القريشي، عزيز. (٢٠٠٤). *البحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت ٨٨٥ هـ)*، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، كلية التربية. ١٨١.

القيسي، مكي (١٩٩٦)، *الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة*. (ط٣). ت: أحمد فرحات، عمّان: دار عمار.

الكفوي، أبو البقاء (١٩٩٢). *الكليات*. (ط٢) ت: د. عدنان درويش، ومحمد المصري. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

المبارك، محمد. (١٩٨١). *فقه اللغة وخصائص العربية*. (ط٧). دمشق: دار الفكر.

المبرد، محمد بن يزيد. (١٩٩٧). *الكامل في اللغة والأدب*. (ط٣). ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي.

مجاهد، عبد الكريم. (٢٠٠٩). *علم اللسان العربي فقه اللغة العربية*. عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. *المعجم الكبير*. حرف الهمزة.

محمود، إبراهيم. (٢٠٠٢). الاشتقاق وتنمية الألفاظ. *مجلة آداب جامعة الخرطوم*، العدد (٢٠). ٣٧-٧٣.

مسملي، عبد الله. (٢٠٠٢): *نظام التقاليب في المعاجم العربية دراسة في الصناعة المعجمية*. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جامعة أم القرى بمكة. كلية اللغة العربية.٤٩٦.

المصطفوي، آية الله (١٣٨٥). *التحقيق في كلمات القرآن الكريم*. (ط١). طهران: مركز نشر آثار العلامة المصطفوي.

المغربي، عبد القادر. (١٩٠٨). *الاشتقاق والتعريب*. الفجالة: مطبعة الهلال.

المغربي، عبد القادر. (١٩٣١). مقاييس اللغة لابن فارس. *مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق*، مجلد١١ (٢). ٦٥-٧١.

ابن منظور، محمد. (١٩٨٨). *لسان العرب*. (ط١) ت: علي شيري. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الميداني، أحمد. (١٢٩٩). *نزهة الطرف في علم الصرف*. (ط١). قسطنطينية: مطبعة الجوائب.

نجا، إبراهيم. (٢٠٠٨). *فقه اللغة العربية* ج٢ . القاهرة: دار الحديث.

نصار، حسين. (١٩٨٨). *المعجم العربي نشأته وتطوره*. (ط٤). الفجالة: مكتبة مصر.

النعيمي، حسام. (١٩٩٠). *ابن جني عالم العربية*. (ط١) بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام.

النيسابوري، نظام الدين (١٤١٦). *غرائب القرآن ورغائب الفرقان*. (ط١) ت: زكريا عميرات. بيروت: دار الكتب العلمية.

هلال، عبد الغفار. (٢٠٠٤). *العربية خصائصها وسماتها*. (ط٥). القاهرة: مكتبة وهبة .

الهنائي، كراع النمل. (١٤٠٩). *المنتخب من غريب كلام العرب*. (ط١) ت: محمد العمري. جامعة أم القرى.

الهنائي، كراع النمل. (١٩٨٨). *المنجد في اللغة*. (ط٢). ت: أحمد عمر، ضاحي عبد الباقي. القاهرة: دار الكتب.

وافي، علي. (٢٠٠٤). *فقه اللغة*. (ط٣). القاهرة: دار نهضة مصر.